# الفصل الأول

# الثـــورة والعنـــف

obeikandl.com

obeikandl.com

جرت العادة أن تقرن الثورة ما يسمى "بالوضع الذي لا يطاق" وعند اكتشف عن دافع هذا "الوضع" يتم الاتحاد إلى أقران الثورة بحالة البؤس فهل الأمر كذلك.

هناك من يرى أن الثورة تقوم على أساس من حالة البؤس على اعتياد أنها هي التي تمثل هذا "الوضع" أن هذا الرأي لا يتمسك به فقط المكلفون بالثورة لأغراض دعائية فقط.

وإنما يبدو وشائعاً أن حد بعيد لدى بعض الكتاب المختصين الذي يحكم تفكيرهم في الطالب مبدأ الحتمية على حد تعبير "دكوقلة" إن محاولة إقران الثورة مجاله البؤس واعتبارها "الوضع الذي لا يطاق" نجدها لدى بعض الكتاب الذين لا يرون في الصة الثورة شكلاً من اشكال الأوتوماتيكية التي تقود بالحتم من البؤس إلى الثورة. ومثل هذه المحاولة نجدها يوجه خاص الذي "بوخارين".

"أن "بوخارين" يتحدث عن التطور الموضوعي للمجتمع الذي ينتهي إلى وجود حالة البؤس التي من شأنها أن تجعل الطبقة المضطهدة في وضع لا يطاق".

غير أن اقران الثورة بحالة البؤس لا يبدو مقبولا لا على المستوى النظري ولا على المستوى العيني.

أن الثورة ينتهي إلى تحديد الثورة بدلالة سبب في أسبابها أن مثل هذا المنهج يبدو عاجزا عن الإحاطة بالثورة باعتبارها ظاهرة كلية. كما ذلك فيما بعد. وهذا العجز يبدو عاجزاً عن الإحاطة بالثورة باعتبارها ظاهرة كيلة. كما ذلك فيما بعد. وهذا العجز يبدو واضحاً عندما يتم التأكيد على سبب معين بالذات. بمعزلي عن الأسباب الأخرى.

هذا بالإضافة إلى أن سبب الظاهرة لا يفسر الظاهرة نفسها فإذا

كانت حالة البؤس تصلح لا تفسر سبب الثورة فإنها لا تصلح لأن تفسير ظاهرة الثورة نفسها.

لماذا لا يوجد مثل هذا الاقتران الجنحي ما بين حالة البؤس والثورة؟

إن جاك الول "يرى بأن الثورة لا يقضي أن تقوم إلا في إلا حول التي يوضع فيما المجتمع القائم. موضع التساؤل. بعد تحسين حالة البؤس. ولكن من المعروف أن الناس في كثير من الأحوال يألفون حالة البؤس. في مجري حياتهم اليومية وينظرون إليها كما لو كانت، مصيرا مقدراً بحكم حياتهم اليومية هذه. فإذا كانت الثورة تفيد معني التغيير. فما الذي يمكن تغييره في ظل مثل هذه الصورة التي تتحذها حالة البؤس؟ لا شيء

طالما أن الانسان لا يتحكم بمصيره. وإنما كل الذي يملكه هو التضرع والصلاة. ويمكلمه أخرى من أجل أن تقوم الثورة ينبغي أن يتوقف الإنسان عن ان يعيش بمؤسسة كمصير مقدر.

وأن يتعلم أن بؤسه يمثل ظرفا هو ظرفه الخاص به وبالتالي فإن وجوده لا يعتمد على قوى خارقة، وإنما يعتمد على قرارات إنسانية محضة تجسدها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

ليس هذا فقط. وإنما أكثر من ذلك، نلاحظ أن حتى في الأحوال التي يتم فيها الارتقاء في إدراك حالة البؤس إلى هذا المستوى فإنه كما يشترط فيها أن تؤدي إلى وضع المجتمع القائم موضع التساؤل.

فإن اقتران الثورة بحالة البؤس يكذبه واقع المجتمعات التي تعيش حالة البؤس هذه. بكلمة أخرى أن واقع المجتمعات التي تعاني من حالة البؤس يوكد عدم الترابط ما بين الثورة وهذه الحال، فالمجتمعات الصناعية الحديثة تعرف من يعيش على هامشها في حالة البؤس فالمشردين

والمسموعين والبروليتارية الرثة وحثالات المدن المنح. ولكن هؤلاء قد يبدون مشيعين بعاطفة متحررن ولكنهم بعيدين جداً عن الوضع المجتمع القائم وضع التساؤل والمحاكمة والاحتجاج والاعتراض، ونفس الملاحظة ترد بصدد الجماهير البائسة من الفحلاين وسكان المدن في نسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكل البلدان النامية[1].

إن الواقع التاريخي يؤكد بأن الثورة تقترن بحالة نحو الرخاء ويشير دوركين برنتون، بصدد الثورات الأربع التي حظيت بعنايته "الثورة الانكليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية" قائلاً "وضع ذلك فإن الحكومات في جميع هذه المجتمعات هي التي كانت تعاني من الصعوبات المالية وليس المجتمعات نفسها وإذا اعتبرنا عن ذلك تعبيراً سلبياً فيملنا القول أن ثوراتنا الأربع لم تندلع في مجتمعات متأخرة واقتصادياً، أو في مجتمعات تعاني من انتشار البؤس أو الكساد الاقتصادي. أذ أنك لا تجد في هذه المتجمعات التي تنتمي إلى الأنظمة، القديمة ما يشبه الطاقة الواسعة الانتشار بصورة غير منقطعة[2].

هذا النوع من الوعي يتخذ أشكال مختلفة، فقد يحقق الوعي بعدم العدالة لدى قوى اجتماعية معينة دون أن يثير لديها زي شكل من الأشكال عدم الرضا إنما تعتاد في مجرى حياتها اليومية، عدم العدالة على الرغم من نحسها لها من خلال وجود الهوة الساحقة التي تفصيل بينها

---

(١) كرين برنتون / الثورة/ عناصرها، نتائجها، ترجمة زياد عناب، شجاع الأسد، دار الكتاب العربي/ بيروت ١٩٦٥.

(٢) انظر نقداً للكتاب «كرين برنتسون» في «بايشلر» فقد وجد الأخير عن هذه الخلاصة التي ينتهي إليها كرين برنتون» تكسب لديه صفة العمومية في حين أن الثورة تمثل على حد تعبير «بايشلر» لحظة قربه في توعها.
انظر: Baechter.cit.p.250

وبين القوى الاجتماعية الأخرى التي قد تبدو مترفة ومرفهة ومتمكنة اقتصاديا واجتماعياً، بكلمة أخرى أنها تعيش في مثل هذه الحالة عدم العدالة كمصير لا تملك إزاءه أية إدارة. لقد عبر "دوكوفله، عن ذلك" أن الملاحظ الدقيقة تؤكد بأن جماهير الشعب لا يشترط فيها أنتمتلك الوعي الذي يقود بها نحو الثورة إنها قد تعي بؤسها ولكنها تعتبره شيئا مألوفاً بقدر ما يمثل حياتها اليومية المعتادة. أن "شاريكي" كان قد أكد ذلك عندما قال "أن البائس لا يرى العالم كما يراه عالم الاجتماع، إن البائس يعيش بؤسه والبؤس هو كل حياته[٣].

فإن "الظروف الثورية" فإنه يتمثل أن دور لينين "على سبيل المثال لا الحصر يقدم من خلاله تجربته العملية في الثورة الروسية، نموذجاً للظروف الثورية التي كان ينبغي توافرها بالنسبة لهذه الثورة، فيقول "من أجل ضمان النجاح يبقى أن تعتمد الانتفاضة ليس على التأمر. وليس على حزب، وإنما على طيفة طليعية أن هذه النقطة على النقطة الأولى في الانتفاضة، إن الانتفاضة ينبغي أن تعتمد على الانطلاقة الثورة للشعب. وهي هي النقطة الشائبة في الانتفاضة، وفي الانتفاضة ينبغي أن تستند إلى التحول الحاسم في تاريخ الثورة.

الصاعدة عندما تكون نشاطات الصفوف المتقدمة من الشعب عظيمة في حين أن التردد الذي يجب من على صفوف العدو وصفوف الأصدقاء الضعفاء وغير الأكبرين وغير الثانيين يبدو أكثر وضاحا، وتلك هي النقطة الثالثة في الانتفاضة أن الماركسية بسبب من صياغتها لهذه الشروط الثلاثة وهي تطرح، لسة الانتفاضة الثورية ستتميز عن البلانكية[٤].

(٣) Ellat.Op.cit.p.٢٨

(٤) Ellul: op. cit.p.١٣٢,١٣٣.

ولكـن هـذه «الظـروف الموضوعيـة، لا يمكـن بحـد ذاتهـا أن تقـود إلى الثـورة نفهسـا، إن «الظـروف الموضعيـة، قـد تنتهـي إلى خلـق الوضـع الثـوري ولكـن الوضـع الثـوري لا يمكـن أن يقـود بذاتـه إلى الثـورة نفسـها. فقـد لا يوجـد لـدى النـاس الوعـي بـضرورة تغـير المجتمـع القائـم مـن أجـل القيـام بالثـورة ولاكـن بالمقابـل لابـد أن نشـير إلى أن الثـورة لا تقـوم بمعـزل عـن المـشروع

إن حاصـل تـزواج الوعـي الثـوري و الظـروف الموضوعيـة هـو الـذي يؤدي إلى توافـر التطلـع العـام للثـورة، وهـذا التطلـع العـام هـو الـذي يمثـل المـشروع Project الـذي يكـون جوهـر الثـورة فالثـورة إذن ينبغـي أن تحلـل عـلى حـد تعبـير "دوكـو، اعتبارهـا مشروعـا [٥].

أن المـشروع الخـاص بالثـورة يتميـز بطابـع الكليـة، فهـو يتضمـن التعبـير عـن قيـم شـمولية الخـاص بالثـورة يتميـز بطابـع الكليـة، فهـو يتضمـن التعبـير عـن قيـم شـمولية قابلـة لأن تكـون موضـع اسـتقبال بنسـب مختلفـة، في كل مجتمـع، وفي كل عـصر، فتقديـم المصالـح العامـة عـلى المصالـح الخاصـة، مثـلا يقـدر مـا يمثـل بقـدر مـا يمثـل واحـداً مـن القيـم التـي يختـص بهـا المـشروع الخـاص بالثـورة الاشـتراكي، يبـدو أنـه ليـس حكـرا عـلى مجتمـع والمـشروع الخـاص بالثـورة «هدفـا، فإنـه يقـوم عـلى أسـاس مـن التطلـع نحـو عـلى آخـر غـير العـالم القائـم، وهـو عـلى هـذا الأسـاس يمثـل شـكلا يمثـل مـن أشـكال مـن التطلـع نحـو المسـتقبل أن المـشروع عـلى حـد تعبـير «فرنسـوا بـيرو» يتضمـن صـورة عـالم آخـر لم يتحقـق بعـد وانطلاقـا مـن هـذه الصفحـة ينبغـي تحليل المـشروع الـذي تقترن بـه الثـورة باعتبـاره تمثـلا عقليـا كـما سـبقت الإشـارة الى ذلـك مـن قبـل. يميـزه الامتـداد باتجـاه المسـتقبل، إن هـذه الحقيقـة التـي يتميـز بهـا المـشروع تـرد على

(٥) Ibid.p: ٥٧.

لسان الوينز ميشيل، إحدى بطلان «كوموته باريس» فقد قالت: «لقد كنا على عجلته للحروب من العالم القديم، كما ترد على لسان الشاعر «ريمبو» شاعر «كوونة باريس» بعد صدح قائلاً... «نغير العالم» تلك هي المهمة الذي نتطلع إليه الثورة هو «العالم الذي ينبغي أن نحصل عليه». «العالم الذي ينبغي نربحه» ولكن كيف يتم بلوغ هذا العالم؟ هذا ما سنحاول أن نبينه من خلال متابعة أهداف المشروع[٦].

إن التغير الاجتماعي يتميز بصورة عاملة. عن التطور هو مجموع التحولات التي يسجلها المجتمع أثناء فترة طويلة، أي اثناء فترة تتجاوز حياة جيل واحد، وحتى عدة أجيال وهو على هذا الأساس لا يكون قابلا للملاحظة الآتية، وعلى مستوى هذا التحليل للتطور فإن قائمة التحولات نفسها سوى تتوارى ولن يبقى منها إلا الأثر التراكمي الذي يدل عليها ليكون هذا خطا معينا. أو مؤثرا معينا يحدد المعنى والحركة ذات الاتجاه العالم. أما التغير الاجتماعي فإنه يتمثل بالتغير الشديد السريع المقترن بالتحول القابل للملاحظة والقابل للتحقق منه بسهولة. والذي يتم في مجرى فترة زمنية قصيرة، إن نفس الملاحظ باستطاعته أثناء حياته أن يتابع التحول وان يتعرف على تنميته ويتأكد ذلك أكثر عندما يكون التغير الاجتماعي متميزا بتحدده من الناحية الجغرافية والاجتماعية، إذ سيكون من الممكن ملاحظته بصورة عامة ضمن جغرافية مبنية أو في قطاعات اجتماعية معينة[٧].

إن تقرير نوع التغير الاجتماعي الذي من الممكن أن يمس الحضارة بوجودها المضمون الذي يختص به التغير الاجتماعي باعتباره جوهر

---

(٦) ibid. p: ١٤٦-١٤٧.

(٧) Roche: op.cit.p١٧.

المشروع الثوري فمثل هذا النوع من التغير بفضل «جان بايشلر» أن يدعوه «بالتحول Mutation وتفضل مثل هذه التسمية لا يقوم على أساس من مجرد الترف (اللغوي، وإنما يقوم على أساس من اعتقاد راسخ بأن الظواهر التي هي من هذا القبيل تتمتع بمعناها الخاص بها، وبالتالي تخضع بشكل معين من التحليل، ويحاول درجان بايشلر أن يورد بعض الأمثلة التي يعتبرها من قبيل التحول فيشير إلى التغيرات اللتي جرت في بلاد الإغريق في الفترة الواقعة ما بين الفرد الدوري dorirenne ووضع نظام المدنية كذلك الحال بالنسبة لروماني الفريلن الاخرين من عهد الجمهورية، كذلك الحال بالنسبة لسقوط الإمبراطورية الرومانية، وكذلك بدايات العصر الرأسمالي كذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة في الفترة الواقعة ما بين ١٨٦٥-١٩١٤ والديمقراطيات الشعبية منذ عام ١٩٤٥ (٨).

إن التغير النوعي يعتبر في أغلب الأحوال عن معنى التقدم ومن باب تحصيل الحاصل يمكن القول بأن التغير النوعي يعبر في أحوال تاوره جدا عن معنى الصورة إلى الماضي.

وهناك من يمعن في محاولة الاستفادة من هذا الاستثناء ليحوله بالنسبة للتغير النوعي الذي يقترن به المشروع الخاص بالثورة إلى قاعدة، بمعنى آخر هناك من يرى أن التغير النوعي الذي يقترن به المشروع الخاص بالثورة يعبر عن معنى العودة إلى الماضي ومما ساعد على اتخاذ التغير النوعي لهذا المعنى هو أن المعنى اللغوي لكلمة «الثورة» يقترن بالعودة إلى الماضي فمن المعروف أن المعنى الأول لكلمة «الثورة» بحد أصوله في عام الفلك وعلى الميكانيك وقد نال قسطاً كبيرا من الأهمية في

(٨) Baechicr. Op.cit.p.٥.

عـالم العلـوم الطبيعيـة الأخـرى بعـد أن تـم اسـتعماله مـن قبـل «كوبـر نيكـوس copermkus وقـد كان المعنـى الأول لكلمـة "الثـورة" يشـير إلى حركـة الجسـم ضمـن خـط منحنـي مغلـق ونجـد نفـس هـذا المعنـى ضمـن الاسـتعمالات الأولى لهـذا التعبـير في المجـال الفلسـفي حيـث يشـير إلى العـودة الخالـدة او عـودة الاشـياء إلى أحوالهـا "شـيشرون Ciceron مثـلا" أن الثـورة تفـترض في مثـل هـذه الحالـة الوجـود المسـبق لنظـام خالـد، ولم تتخـذ الكلمـة والأطـر هريـا" معنـا جديـدا والأدب السـياسي

لقـد أشـار "برنـال في كتابـه مـن تاريـخ العلـم إلى أن الوضـع الخـاص "بأوكسـت كونـت" وراي فيـه برجوازيـا صغـيرا، وانطلاقـا مـن الوضـع الطبيعـي يحـاول برنـال "أن يفـسر المـوق "أوكسـت كونـت المعـادي للحريـات الشـعبية.

ويتجـل موقـف في الرغبـة في الحافـظ عـلى النظـام مـن خلالـه موقفـه إزاء الحقـوق الفرديـة فقـد رفضـه وفقـا حاسـما الـكلام عـن حقـوق فرديـة بقـدر مـا كانـت هـذه تشـكل في زمانـه منطلقـا للتطلـع نحـو تغـير النظـام القائـم المعـادي للحقـوق الفرديـة، وقـد أعلـن عـن تمسـكه بـضرورة خضـوع الفـرد خضوعـاً تمامـا للمجتمـع الـذي يمثـل في زمانـه المجتمـع القائـم، وقـد كتبـه موضحـاً موقفـه في هـذا فقـال: "إن الوضعيـة الفلسـفية "الكونتسـبة لا تعـترف لأي فـرد بـأي حـق آخـر غـير قيامـه الدائـم بواجبـه "إزاء المجتمـع إن الوضعيـة لإنسـام مطلقـا إلى يواجيـات نفـع عـلى عاتـق الفـرد إزاء المجتمـع وذلـك لأن وجهـة نظـره الوضعيـة الفلسـفية تتميـز بأنهـا اجتماعيـة وهـذا عـلى هـذا الأسـاس لا يمكـن أن تتضمـن أي مفهـوم خـاص بالحـق الـذي يقـوم عـلى أسـاس مـن نزعـة فرديـة أن الحـق الفـردي لا يمثـل إلا محـض هـراء بقـدر مـا يبـدو لا أخلاقـي[٩].

(٩) Touchard.erqutres.p.٦٦٩.

ومن أجل ضمان خضوع الفرد للمجتمع القائم والحيلولة دون التحرك ضده «الثورة انطلاقا من التمسك بالحقوق الفردية كان «أوكست كونت قد انتهى إلى القول بأن غاية السياسة موضعية تتمثل في العمل من أجل جعل كل مواطن «موظفا» اجتماعيا خاضعا كليا للسلطة أن السياسية الوضعية تتضمن الخضوع والتعلم على الطاعة وقد استطاع «ستيوارن ميل» أن يكتب مبنيا أن الفلسفة الكونتية كانت تمثل منتظما متكاملا قائما على أساس من الاستبداد الروحي والنبوي.

يقول «أكرين برنتون» ولا نريد أن نشغل انفسنا دون داع أو تميز الحد الفاصل بين التغير وأنواع التغير الأخرى، سبق وأن ذكره الاستاذ «بردو» أن تعريف الثورة لا يبدو مجردا من الصعوبات مما يقضي بعد الاهتمام والاكتفاء فقط بالطرق التي تلجأ غليها لاثورة والأهداف التي يتطلع.

**أهمية الآثار السياسية:**

أن هذين الاتجاهين يتمتعان بمكانتهما بقدر ما نجده وضع تبني من قبل مختصين لهم مكانتهم الاكاديمية على الأقل ولكن ذلك لا يحول دون مناقشتهما.

**الاتجاه الأول:** من أنكار اقتران الثورة بالآثار السلبية قبل كل شيء لابد أن نشير إلى أن انكار اقتران الثورة السياسية لا معنى أبداً إنكار ارتباط الثورة بالسياسة، وهذا ما أوضحه طجان بايشلر» بقوله «أن الثورة ترتبط ارتباطا جدليا بالسياسة وذلك بقدر ما تضع النظام الاجتماعي القائم موضع التبادل»

ولكن يبدو بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه أن ارتباط الثورة بالسياسة يبقى متميزا عن اقترانهما بالآثار السياسة إذ ان المعفو وباقتراب الثورة

بالآثار السياسة هو العمل الإرادي ذو المضمون السياسي الذي يتحقق باعتبار شرطاً من شروط وجود الثورة.

إن انكار اقتران الثورة بالآثار السياسة تستطيع أن تنافسه عند أولئك الذين مسكون بالجبرية الاقتصادية.

كما أن انكار اقتران الثورة بالآثار السياسة نجده عند أولئك الذين يتمسكون بالتميز ما بين الثورة السياسة والثورة الاجتماعية بالمعنى الذي حددناه ليتم قصر الآثار السياسة على الأولى وانكاره على الثانية إن التميز ما بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بالمعنى الذي حددناه ليتم قصر الآثار السياسة على الأولى وانكاره على الثانية إن التميز ما بين الثورة السياسة والثورة الاجتماعية نستطيع أن نتلمسه لدى العميد «موريس هوريو» فهو يرى» ضرورة التميز ما بين الثورات السياسة والثورة الاجتماعية فالثورات الاجتماعية تبدو مهمة ليس فقط للإشكال الحكومية وإنما كذلك الدولة نفسها باعتبارها مؤسسة يقدر ما تقوم بتهديد اطاراتها الإدارية والاجتماعية والحربات الأساسية للجماعة القومية تماما كما هو الحال بالنسبة للثورة السياسية.

أما الاستاذ «جورج بردو» فهو الآخر كان قد أخذ بالتميز ما بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية . وذلك من خلال تميزه ما بين الثورة الجزئية والثورة الكلية، فالثورة الجزئية «الثورة السياسية» هي التي تستهدف تغير شكر الحكم. أما الثورة الكلية «الثورة الاجتماعية» فهي تستهدف تدعيم هيمنة فكرة قانون جديدة على اعتبار انها تمثل التجسيد الفعلي للنظام الجديد.

ونجد مثل هذا التميز واضحا لدى الدكتور «عبد الحميد متولي» فهو يرى ضوررة البحث عن الأهداف التي تهدف إليها الحركة الثورية ما إذا كانت تتوخى النظام السياسي، أي تغيير نظام الحكم ويرتب الأخذون ما له له تميز ما بين الثورة السياسة والثورة الاجتماعية نتيجة مهمة بقدر ما ينتهون إلى قصر احداث الاثار السياسة على الثورة السسياسية دون الثورة الاجتماعية.

**الاتجاه الثاني: الثورة فرنسية الآثار السياسة:**

**من الممكن أن تميز أو الصد بين رأيين أساسيين.**

**الرأي الأول:** هو الذي يميل إلى أيجاد المطايقة الكلية وربما المرادفة ما بين الثورة وأحداث مثل هذه الآثار السياسية لتعرف الثورة بدلالة الأحداث مثل هذه الآثار السياسية دون غيرها.

إن مثل هذا الرأي يتميز من الناحية الترايخية يقدمه فقد استعمل «أفلاطون»[١٠] تعبير الثورة في مجال تصويره للتعبير الذي يطرأ على دساتير الدول ونظمها، أما «أرسطو» فقد افرد الكتاب الرابع من كتابه «السياسة» لدراسة الثورة التي لم تكن تعني لديه إلا التغير في الأنظمة السياسة وقد تمسك بدأت المفهوم «بوليبيوس» وإذا بقيت كلمة الثورة غائبة عن الاستعمال لغاية عصر النهضة فإنها عادت لتستعمل من جديد بعد هذا التاريخ. بنفس المعنى أي باعتبارها تفيد التغير على المستوى السياسي.

إن الثورة باعتبارها انقلابا عنياف في السلطة لاقامئة يتم بمؤزرة الجماهير أو الشعب وذلك تحت قايدة جماعية يحركها منهاج أيديولوجي وكان «البرت كامو» مؤيداً لهذا الرأي عندما كتب قائلا «أنها «الثورة»

(١٠) Arendi: op.cir.p:١٣.

حركة تقترن بالانتقال من شكل معين للحكم على شكل آخر أن تغير الملك دون تغير في شكل الحكم لا يعني الثورة، وإنما يعني الاصلاح ولا توجد هناك ثورة اقتصادية سواء كانت وسائلها المستعملة دموية أو سلمية إذا لم تكن قبل شيء ثورة سياسة.

وقد سار «جان بايشلر» ورد هذا الرأي عندما عرف الثورة بالاعتبارها صراعا حتى الموت من أجل السلطة» ثم يحاول بعد ذلك انطلاقا من هذا الاعتقاد وذع تصنيف لكثافة هذا الصراع الذي يمتد من استبدال الأشخاص القادة إلى استبدال القواعد التي فحكم السياسة إلى استبدال التخيات السياسة إلى الانقلاب السياسي والاجتماعي.

ولابد أن نشير في الآخير نحن نستعرض الأقوال المؤيدة لهذا الرأي إلى أن هناك مدرسة كاملة تأخذ بهذا الرأي. وهذا المدرسة هي مدرسة «التغير المؤسسي» أن هذه المدرسة التي اهتمت بالتغير الاجتماعية المتواصل بالدرجة الأولى كانت قد اهتمت بالثورة كنموذج من نماذج التغير، إن هذا ما تلخصه بشكل واضح لدى «بيسير موور» على سبيل المثال، ولكن بالمقابل لابد أن نشير على هذه المدرسة وهي تنظر إلى لاثورة من هذا المنطلق تجد فهيا نموذجا من نماذج التغير الذي يجري على مستوى مؤسسة معينة بالذات هي المؤسسة الحكومية أن هذا ما تلحظه لدى «موور» وهو يعرف الثورة حيث يقول: الثورة نموذج التغير يتيمز بأنه عنيف وما شأنه أن يلزم جزءاً من السكان لنتهي في الآخير إلى تغيير في نسبة الحكم. والتغير المؤسسي يبدو في نظر هذه المردسة منفصلاً عن التغير السنوي العام، وذلك لأن الأول يتعلق بالأحرى بنوع من التبديل في المؤسسات في حين أن الثاني يتعلق بتبديل في العلاقات العامة القامئة

ما بين الطباقت داخل المجتمع أن هذا التغير المؤسسي يتضمن تغيرات متنوعة مثل استبدال النظام الملكي بنظام آخر او إقامة الغاء الهيئة التشريعية أو إجراء التبديل على الوظائف الأساسية للهيئة التشريعية.

**الرأي الثاني:** فهو الذي يميل إلى التأكيد المبالغ على الآثار السياسية للثورة بالمعنى السابق الذكر. أوضح أن هذا الرأي ينطلق في الجوهر من تعريف الثورة بدلالة التغير الذي تحدثه على مستوى العلاقات الاجتماعية ولكن بقدر ما تلعب الآثار السياسية لمثل هذه الثورة دوراً كبير في إحداث مثل هذا التغير على مستوى العلاقات الاجتماعية، فإن هذه الآثار السياسية ستبرز في المقدمة عند تعريف الثورة، مما يفسح المجال بالقول بأن المراد هو التأكيد على الآثار السياسية بالدرجة الولى في هذا التعريف ودفع التغير في الاعقات الاجتماعية بالتالي إلى الخلف.

**مناقشة الاتجاهيين.**

للاتجاه الأول نلاحظ قبل كل شيء أن الجبرية الاقتصادية من شانها أن تتعارض كل التعارض مع مفهوم الثورة بحكم ما تتضمنه من عقوبة بكلمة أخرى أن الثورة تمثل كما سبق أن لاحظنا وكل من قبل مشروعاً الاجتماعيا جماعيا يستهدف تغير العلاقات الاجتماعية القائمة فهي بهذا المعنى لا يمكن إلا عملا إداريا ويبدو أن هذه الخاصية تتمتع بأهمية فائقة بالنسبة للثورة إذ أنها هي التي تضفي على المشروع طابعه النوعي والمميز.

أن «موسوليني» كان يزعم أنه رئيس حركة ثورية غير أن «المسيرة فهوروما» عام ١٩٢٢ لم تكن على حد قول الاشاذ «بولو» إلا مظاهرة تستهدف إجبار الملك والمجلس النيابي على القبول بحكومة مؤلفة بعيدا عن القواعد القانونية المعتادة وعن طريق الوعد والوعيد فرص

«موسوليني» نفسه على أكثرية برلمانية معادية له ليعن في وقت لاحق «أن كل السلطة للفاشية» ولغاية عام ١٩٢٧ لم يهتم «موسوليني» إلا باقضايا المتعلقة بالتنظيم السياسي فبعد نجاحه في مسيرته نحو روما أصدر قانونيا يمنح بموجبه نفسه سلطة مطلقه وفي عام ١٩٢٣ أصدر قانونا آخر يمنح بموجبه الفاشت الأكثرية غير الشرعية في البرلمان وفي عام ١٩٢٥ بدأ محاولته من جديد للحصول على ثقة الملك، وفي نفس السنة أصدر قانونا حدد بموجبه امتيازات رئيس الدولة ورئيس الوزراء وسكرتير الدولة وفي عام ١٩٢٦ أصدر قانونا يمنح بموجبه نفسه الحق في تنظيم القواعد القانونية وأصدر في نفس العام قانونا ينظم بموجبه النقابات الحكومية.

وفي عام ١٩٢٨ أصدر فوتونا جعل بموجبه المجلس القاشي مجلسا تأسيساً

## حركة الحزب الاشتراكي القومي

أما حركة الحزب الاشتراكي القومي في المانيا فهي الأخرى بدورها لم تعن إلا بالأمور السياسية أن «هتلر» بعد توليه السلطة انصرف إلى تقوية مركز الاشتراكي القومي فبعد أن عين عام ١٩٣٣ مستشارا قام بحل الرايخستساغ» بقصد إجراء انتخابات جديدة والحصول على أكثريه ومهد من أجل ان يحصل من المجلس الجديد على الموافقة على طرد «٨١» نائبا شيوعياً بأعمال الأرهاب وبعد تحقق ذلك له وضمن الأكثرية في المجلس الجديد نجا إلى تحريم النشاط للأحزاب وبعد حادث حرق «الرايخشتساغ» أصدر لاحئة قانونية قيد بموجبها الحريات الأساسية التي نصت عليها المواد «١١٤» و«١١٧» أو «١٢٣» و«١٢٤» و«١٥٣» من الدستور كما نظم الأشراف على الولايات وجعله مركزياً.

## الثورة والاستيلاء على السلطة.

قبل كل شيء لابد أن نشير إلا أننا في متابعتنا للاستيلاء على السلطة سنبقى في إطار الاستيلاء على السلطة في حالة الثورة ومثل هذه الإشارة تبدو ضرورية لأن الاستيلاء على السلطة قد يطرح في مناسبات أخرى. فقد أكد «جان بايشلر» مبنيا أن الاستيلاء على السلطة يرد في حالة الانقلاب كما يرد في حالة الحرب كما يرد في حالة «العطلة المطولة» للسلطة كما يرد في الأخير في حالة الثورة. ولسنا بصدد متابعة الاستيلاء على السلطة في الحالات الأخرى غير حالة الثورة لأن ذلك يخرج عن نطاق بحثنا وإنما نكتفي بالقول أن الاستيلاء على السلطة في حالة الثورة يتميز على الاستيلاء على السلطة في الحالة الأخرى أن الاستيلاء على السلطة في حالة الثورة لا يمكن أن يدرك إلا باعتباره ممارسة السلطة من قبل قى اجتماعية جديدة بدلا من قوى اجتماعية أخرى كانت تمسك لغاية نجاح الثورة بهذه السلطة.

## الثورة وشكل الحكم:

نقصد بشكل الحكم الصفة التي بموجبها تتم ممارسة السلطة، فقد تم ممارسة السلطة باسم الشعب وعند ذلك ستكون إزاء الشكل الديمقارطي للحكم، وعندما تتم ممارسة السلطة «باسم الله» فإننا سنكون إزاء الشكل الثيوقراطي للحكم.

إن كل ثورة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة تقترن بشكل ما، وآخر بتغيير في شكل الحكم بالمعنى الذي رأينا أن هذا أن الثورة تسعى إلى تنظيم الوضع وهي من أجل ذلك تعمل من أجل إيجاد الشكل الذي يضمن الحرية في التحرك وهكذا فإن التمرد يبدو مجرد حركة بينما الثورة تمثل التكوين الذي يعقب الحركة أن التمرد من الممكن أن يتم في إطار

نظام ملكي وحتى استبدادي دون أن يتطلع إلى التغيير في شكل الحكم بينما الثورة تسعى إلى التغيير الذي يتخذ طابع التكوين، وهذا الأخيرى يتمثل في خلق نظام جديد وهكذا من أجل أن تكون هناك ثورة ينبغي أن يتحول الحماس إلى خلق مؤسسات ودساتير جديدة.

**الثورة والنظام السياسي:**

يبدو أن النظام السياسي بهذا المعنى تتحكم في تحديده طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وإذا ماتو ؟؟؟ للبحث عن الوقاع العيني لهذه الحقيقية سندد أن التاريخ يمثل في جملة ما يمثل تاريخ هذه الحقيقة وسنكتفي تجاوزاً للأنطاب، بالإشارة إلى بعض العينات التاريخية كذلك البنية الاجتماعية الخاصة بالجماعة وما عدا ذلك فإن الصورة التي ستقوم عنالنظام السياسي ستكون متسمة بالسطحية كما ستكون صورة عابثة العلاقة بين النظام الديمقراطي «كنظام سياسي وواقع العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة في اثناء أن الانظمة السياسية تتخذ لدى «افلاطون» نماذج متعددة ولكن هذه النماذج تتعاقب فيما بينها طبقا للصيغة التالية، نظام «ارستقراطي -نظام تيمقوقراطي - نظام لولبغارش - نظام ديمقراطي - نظام تيراني» وتتحكم في وجود هذه النماذج المختلفة للأنظمة السياسية وتعاقبها طبيعية العلاقات الاجتماعية أن النظام التبموقراطي يوجد عندما يبدأ في ظل هيمنة الطبقة الارستقراطية أعضاء الطبقة الثالثة طبيعة العاملين الاثراء، وأن طموحهم في الإثراء يبلغ درجة ينبغي أن يوقف عندها.

النظام الديمقراطي سيبدو بائسا بعد كل هذا بسبب اقترانه باحتقار القانون سواء كان مكتوبا أو غير مكتوب وذلك تحت تأثير المبالغة في التمتع بالحرية، أن التعسف في الحركة يقود إلى التعسف في الاستبداد أن

الترابط بين النظام السياسي والعلاقات الاجتماعية يسمح لنا بالقول بأن تغيير النظام السياسي لا يدخل كعنصر تكويني بالنسبة للثورة وإنما هو مجرد نتيجة من نتائج الثورة، فيقدر ما تقوم الأخيرى بتغير العلاقات الاجتماعية فإنها تنتهي بالنتيجة إلى فرز النظام وبكلمة أخرى إن الآثار السياسية تؤكد الآثار الاجتماعية التي ترتبط بها الثورة. فإذا كانت الآثار السياسية لا تكفي من أجل ضمان الثورة الاجتماعية فإنها تبقى تمثل شرطها الضروري ولكن ليس من الضروري أن تمهد الآثار السياسية لمثل هذه الثورة الاجتماعية أن الاثار السياسية ما هي إلا تصنف الثورة، إنها تزيل الاضطهاد السياسي وتترك الاستغلال الاقتصادي قائما أن الرأسمالي والعامل يكونا متساويين منناحية الحقوق السياسية، ومع ذلك فإن الرأسمالي يبقى رأسمالي والعامل يبقى عامل الرأسمالي يبقى سيد العمل، والعامل يبقى فقيرا عاجزا عن الدفاع عن نفسه.

**جوهر العنف:**

لقد عنى (كارل فون كلوزفيتز) من كتابة المعنون «عن الحرب» بالعنف، وذلك من خلال عنايته بالحرب فقط لاحظ (كلوز فيتز) أن الحرب تمثل قبل كل شيء عمل عنف، ومن خلال هذا التحديد لجوهر حاول أن يحدد معنى العنف ليبدو بالنسبة له باعتباره إكراها يستهدف الخصم بقصد إرغامه على تنفيذ إرادتنا.

وهذا المعنى الذي يتخذه العنف يبدو موضع تمسك من قبل بعض الكتاب، فقد كتب (أدره توشي) قائلا أن العنف يفترض إرادة تبحث عن الهيمنة والذي يترتب على هذا أنه في كل الأحوال التي يتم فيها الإرغام على تنفيذ إرادتنا وبالتالي الهيمنة، فإننا سنكون إزاء ظاهرة العنف.

والـذي نلاحظـه عـلى هـذا المحاولـة في تحديـد معنـى العنـف هـو أنهـا تنطلـق مـن هـدف العنـف، أننـا لا نشـك مطلقـا وهـذا مـا سـنحاول أن نتبينـه فيـما بعـد، أن هـدف العنـف هـو الوصـول إلى ارغـام العـدو عـلى تنفيـذ إرادتنـا والهيمنـة عليـه، ولكـن هـدف العنـف لا يحـدد معنـى العنـف، مثلـما لا تحـدد خدمـة المصالـح المهنيـة التـي تكـون هـدف النقابـة معنـى النقابـة.

وقـد يتـم اللجـوء في بعـض الأحـوال إلى تعـداد المظاهـر المختلفـة للعنـف عـلى اعتبـار أنهـا تسـهم بشـكل مـا أو آخـر في تحديـد معنـى العنـف فقـد لجـأ (جـان أونيمـوس) إلى تعـداد هـذه المظاهـر فأشـار إلى التعذيـب والإبـادة المنظمـة والاضطهـاد مـن كل نـوع، والترحيـل الإلزامـي للسـكان، والتهديـد الـذري واغتصـاب الوعـي، وغسـل الدمـاغ، وخـدع العقـول، عـلى اعتبـار انهـا تمثـل مظاهـر مختلفـة للعنـف وبدلالـة هـذه المظاهـر يتحـدد معنـى العنـف.

لا شـك أن تعـداد هـذه المظاهـر المختلفـة التـي يتخذهـا العنـف تسـهم إلى حـد كبـير في تحديـد معنـى العنـف، ولكنهـا لا تكفـي لوحدهـا في تحديـد هـذا المعنـى، وأنهـا مثـل هـذا المعنـى يتحـدد بقدرمـا يتـم الخـلاص مـن تعـداد هـذه المظاهـر إلى مضمـون عـام شـامل يتحـدد بدلالتـه معنـى العنـف.

وفي ضـوء الملاحظـات السـابقة الذكـر نسـتطيع أن حـدد معنـى العنـف باعتبـاره قـوة متأتيـة مـن خـارج الانسـان، ويفـترض في هـذه القـوة أن تكـون ذات طبيعـة إنسـانية، وعليـه فـإن قـوة الطبيعـة لا يمكـن أن تعـبر عـن معنـى العنـف، وبقـدر مـا تتميـز هـذه القـوة بالطبيعـة الإنسـانية يفـترض فيهـا أن تكـون منظمـة تنظيـما معينـا عـلى اعتبـار أن الطبيعـة الإنسـانية تتميـز بأنهـا واعيـة بوالتـالي فـإن نشـاطاتها لابـد مـن أن تكـون منتظمـة، كـما يفـترض فيهـا أن تكـون متجـاوزة للحاجـة الآنيـة للإنسـان الـذي يلجـأ إليهـا، فالقتـل بقصـد

اشباع واحدة من الغرائز لا يعتبر عنفا. وبقدر ما يمثل العنف قوة متأتية من خارج الإنسان فإنها تصيب هذا الانسان في وحدته الجسمانية أو المعنوية أو كليمها.

إن اصابة الانسان في وحدته الجسمانية والمعنوية أو كليمها لا يتم اعتباطا فبقدر ما يقترن العنف بارادة واعية، فإنه يفترض اقترانه كذلك بهدف معين.

إن الهدف الذي كان يبدو هو الهداف الأساسي الذي يقترن به العنف. فقد أشار إلى أن الغاية المتوخاة من وراء اللجوء إلى العنف هي فرض إرادة طرف على طرف آخر. إنها تتمثل بالأحرى في انتزاع السلاح من يد العدو الذي ينصب عليه العنف حتى تتيسر الهيمنة عليه.

إن (جاك الول) يستهل إجباته على مثل هذا التساؤل بالإشارة إلى مثل عملي هو القاء القانبل اثناء الحرب الذي طبق من قبل (هتلر) في انكلترة وطبق من قبل الحلفاء في المانية وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية، وطبق من قبل الولايات المتحدة في الفيتنام الشمالية، إن (جاك الول) يرى أن الغرض من وراء القاء القنابل لم يكن التهديم بذاته لهذه المنشأة أو تلك. أو لهذا المركز أو ذاك وإنما ضمان نوع من «توقيف» إرادة الطرف الآخر وارغامه على التنازل والاعتراف بأنه مقهور.

«في الحالتين الأوليتين نحن على قناعة تامة أن القاء القنابل لم يفد بذاته شيئاً، فقد كان الفشل التام مصيره. فليس القا ء القنابل على المانية هو الذي قاد بها إلى الاستسلام. إذا أنه لم يدفع بأي شخص الماني إلى التسليم بأنه مقهور ولكن إذا كان الأمر كذلك. فإنه بالمقابل لم يرجع على حد اعتقادنا إلى ان الالمان والإنلجليز والفيتامين كانوا شجعان بدرجة

استثنائية، ولا إلى أنهم كانوا يتمتعون بطاقة تسمح لهم في أن يتجاوزوا بشكل من الأشكال، التأثير الفعلي لإلقاء القنبال. إنما أرى بالأحرى أن ذلك يرجع إلى نجاعة وفعالية الإطارات بمختلف اشكالها التي كانت تحتضن الألمان والانجليز والفيتناميين. فعندما يكون الشعب مؤطرا تأطيرا جيدا.

**اشكال العنف**

وقد يبدو أن العنف بهذا الذي يبدو فيه يتخذ اشكال متعددة وتمتنوعة يمكن تصنيفها إلى صنفين: أشكال قائمة على أساس من «ذات» العنف، وأشكال أخرى قائمة على اساس من «موضوع» العنف.

وهناك العنف الاضطهادي. ويتميز بأنه أقل بروزا للعيان ولكن بالمقابل يتميز بأنه قائم من الناحية الفعلية ومثبت بشكل واضح ضمن السياق العام للمجتمع أو العلاقات الاجتماعية بهذا الصدد موضحا/ « أن جماعة أو طبقة اجتماعية باستطاعتها ان تضطهد وتستغل جماعة أخرى أو طبقة أخرى دونما ضوضاء ولا جعجعة، ولكن بنفس الوقت باستطاعتها أن تقوم بكل ذلك بكل فعالية، أن العنف الفض هو، في الغالب، عنف الضعيف، إن عنص القوي يتميز بأنه هادئ ولكنه أكيد وفعال».

بعد أن الحضارة الحديثة كلها كانت قد تشكلت في ظل هذا النو من العنف، أي العنف الاضطهادي، ثم يقول: «إن تصنيع دول اوربا الغربية والولايات المتحدة كان قد انتج ما يسمى «باقضية الاجتماعية».

وإن كل الحلول التي قدمت لهذه القضية كانت تمثل انماط مختلفة لهذا العنف الاضطهادي». ثم يخلص إلى التأكيد بأن التاريخ الاجتماعي لهذه الدول لا سيما في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ويحاول (جان – وليم لا بيير) أن يحدد العلاقة ما بين العنف الفض

والعنف الاضطهادي فيعتبر الأول نتيجة للثاني فيقول: « إن العنف الفض الذي يهزنا ويتركنا في حالة من الخوف خصوصا عندما نسمع بما يقترن به من تجاوزات، وربما جرائم ما هو ف يالواقع إلا ضد العنف الاضطهادي. أنه يمثل الرد على العنف الاضطهادي، فعندما يدرك أولئك الذين يخضعون للعنف الاضطهادي ما يعانونه من جراء ذلك، ويبدأون بتلمس طبيعته ويأخذهم الجزع في التسامح بخصوصه ينطلق العنف الفض، وترتيبا على هذا فإن العنص الاضطهادي للقوى الاجتماعية السائدة هو الذي ينتهي إلى تفجير العنف الفض للقوى الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فإنه هو الذي يتحمل المسؤولية التاريخية في وجود العنف الفض.

أما فيما يتعلق بالعنف الإرهاب الذي مارسه الفوضويين الإرهابيون، فإنه يبدو من الصعب البت في مدى فعاليته، ولعل ذلك يرجع في أنه لم يستمر لمدة طويلة حتى يؤتي ثماره، أنه استمر اقل من عشرين سنة، أن ذلك لم يكن كافي بأي حال من الأحوال، من أجل أن يمارس تأثيره في ردع الحكام عن الاستمرار في سياستهم أو بقائهم في السلطة.

إن ظاهرة اقتران العنف الإرهابي بمثل هذه الفاعلية يتأتى مما يتضمنه من جانب عقلي أو بالأحرى من جانب مذهبي، من شأنه أن يولد القناعة في التخلي عن ممارسة الإجرام أو الاستمرار في السياسة المتبعة أو ممارسة السلطة. وهذه القناعة، سواء أكانت قد تمت بنتيجة ممارسة العنف الإرهابي، أو بأي طريقة أخرى، هي رد فعل لا يتحقق غلا بتأثير عنصر خارجي يتضمن عنصرا عقلانيا.

الأشكال القائمة على أساس من «موضوع» العنف. أن العنف يتخذ بالإضافة إلى الأشكال السابقة الذكر، أشكال أخرى، فقد سبق أن لاحظنا

ونحن نحاول تعريف العنف، بأنه يمثل قوة تصيب الإنسان في وحدته الجسمانية والمعنوية، وترتيبا على هذا التعريف نستطيع، انطلاقا من موضوعه أن نميز شكلين من العنف العنف الجسماني، والعنف المعنوي.

أي نقصد بالعنف الجسمانين ذلك العنف الذي ينتهي إلى إصابة الإنسان في جسمه، أن التعذيب والسجن والقتل والإبادة المنظمة والترحيل الإجباري... الخ، كلها تمثل نماذج لهذا الشكل من العنف.

وكما يتميز هذا الشكل من العنف بأن الوسائل التي يتحقق بموجبها ذات طبيعة مادية. فالسوط والسجن والسكين.. الخ هي بلا شك وسائل مادية ولا يغير من طبيعة الوسائل هذه أنها قد يؤدي اللجوء إلهيا إلى أن يقترن بنتائج غير مادية فاللجوء إلى هذه الوسائل من قبل السلطة، مثل بقصد فرض عقيدتها قد ينتهي إلى أن الناس الذين تم اللجوء إزائهم إلى هذه الوسائل قد يوقفون التمسك بعقيدتهم السابقة، أن هذه النتيجة غير المادية التي ترتبت على اللجوء إلى هذه الوسائل لا تغير من طبيعة هذه الوسائل، فهي تبقى بكل الأحوال ذات طبيعة مادية.

وكما يتميز هذا الشكل من العنف بأن النتائج التي تقترن به تكون عادة متميزة بالطابع السلبي، ففي العصور الوسطى كثيرا ما كان يتم اللجوء إلى السوط، بقصد طرد الشر، على اعتبار أن الخير لا يتحقق مع وجود الشر، فالعنف المادي يتخذ في مثل هذه الحالة معنى «نقض النقيض» طبقا للمنطق الهيجلي، وبقدر ما يبدو بهذا المعنى فإنه سوف لن يقوم بأي حال من الاحوال بخلق شيء فالعنف المادي يبدو سلبيا بحتا بقدر ما يكون غرضه طرد الشر فقط، دون الزعم بقدرته على إقامة بديل.

أما إصابة العنف المعنوي، فنقصد به ذلك العنف الذي ينتهي إلى اصابة الإنسان في وعيه، إلى هذا النوع من العنف بقولهك «كما أن تطور التكنيك كان قد استحدث اشكال جديدة من الفضاضة كاغتصاب الوعي وغسل الدماع، وخداع الأفكار، والضغوط التي من شأنها أن تقود إلى الاغتراب وتدنيس الحريات» ثم يضيف قائلا: «هذه الاشكال الجادة من الفضاضة ربما لا تكون هي الوحيدة، ولكنها الأكثر خطورة، لأنها أقل بروزا للعيان وأكثر مواربة، وأكثر نعومةن وذلك بقدر ما تتخذ شكل.

والذي يميز العنف المعنوي، بهذا المضمون الذي يبو فيه هو أن النتائج التي تقترن به تتميز بطابعها الايجابي، فلا يقف مفعوله عند حد طرد الشر، وإنما يتجاوز ذلك إلى تحقيق الخير نفسه، فالخير نفسه لا يمكن أن يتحقق وربما الوجود الإنساني بكل إيجابياته لا يمكن أن يتحقق ألا بفعل هذا النوع من العنف.

أن الوسائل المستخدمة في العنف المعنوي باتت عديدة في الوقت الحاضر، ومن أجل توضيح مضمون هذا النوع من العنف سنكتفي بالإشارة إلى البعض منها.

وكثيرا ما يكرس الانتماء الديني لخدمة الشخصية، فلا غرابة أن نجد أن الكثير من الملوك العرب، وربما غالبيتهم يلجأون لذلك فعائلة الملوك الهاشميون لم تتردد أبداء في استخدام انتمائها الديني للرسول في تقوية شخصية ملوكها، وهذا ما كان قد فعله كذلك «الملك السنوسي في ليبيا والملك الحسن ووالده في المغرب، وحتى اولئك الذين لا يتمتعون بمثل هذا الانتماء يحاولون أن يفتعلوه بشكل ما أو آخر، ألم يحاول الملك فؤاد في مصر، ومن بعده ابنه فاروق تأكيد انتمائهم الديني للرسول؟ وكثيرا

ما يتم استغلال بعض المفارقات والأحداث في تأكيد فاعلية هذا الانتماء وبالتالي التأثير أكثر فأكثر على الجمهور. وليس ببعيد عن أذهاننا تلك الدعاوى التي اطلقها الملك الحسن في المغرب بعد أن تعرض ملحاولات اغتياله فقد فسر، وساعده في ذلك رجال الدين الملتفون حوله، فشل هذه المحاولات بالقوة الخارقة التي يملكها بسبب انتماءه الديني.

ويمكن أن يعتبر «التأطير المنظم» وسيلة اخرى من وسائل ممارسة العنف المعنوي. ويقصد «بالتأطير المنظم» زج الأفراد في منظمات متعددة تتميز بقيامها على أساس من التنظيم الحاسم. والضبط الحديد أن هذه الوسيلة تبدو فعالة في ممارسة العنف على الأفراد بقصد الحصول على قناعتهم بقدر ما تنتهي إلى أن تنتزع منهم كل إرادة فيجدون أنفسهم بالتالي مستسلمين لتقبل كل ما يقترح عليهمن ولتوضيح هذه الحقيقة يبدو من الضروري أن نشير إلى أن كل منظمة لا يمكن أن تحظى بهذا الاسم إذا لم تكن قائمة على أساس من قواعد معينة كثيرا ما تدعي بالنظام الداخلي للمنظمة.

وعندما يبلغ الفرد مثل هذه المرحلة سيكون، بالتأكيد إنسانا مستسلما، وسيكون بالتالي مؤهلا لتقبل مختلف أشكال التأثير التي تصب فيه قنوات هذه المنظمات، ذلك لأنه لا يملك ما يواجه به هذا التأثير، طالما أنه يبدو مجرداً من أجزاء الإرادة.

والوسيلة الأخرى التي يمكن أن نشير إليها ضمن إشارتنا إلى بعض وسائل العنف المعنوي هي «الدعاية، وليس هنا، بلا شك، موضع التفصيل في هذا الموضوع، وإنما سنكتفي بالإشارة إلى أن الدعاية تمثل عنفا بقدر ما لا تكتفي.

## الثورة بالعنف.

إن القول بأن الثورة قرينة العنف، وأن العنف يكون عنصرا تكوينيا بالنسبة لها نستطيع أن نلمسه على مستوى الفكر الليبرالي، مثلما نستطيع أن نتلمسه على مستوى الفكر الاصلاحي.

أولاً: الفكر الليبرالي: لقد ذهب عدد كبير من المفكرين الليبراليين لا سيما المحافظون منهم إلى أن الثورة ما هي إلا عمل عنف.

وهو يحاول تعريف الثورة قائلاً: الثورة عمل من أعمال العنف»، أن الثورة «عمل عنف منظم يتم خارج القانون» ويرى أن الثورة» عمل عنف منظم يتم خارج القانون» ويرى أن «الثوارت هي شكل من أشكال التغيير الشامل والعنيف والسريع»، وقد جعل من العنف المحور الذي يدور حوله تعريفه للثورة، وقد ذهب إلى ابعد من ذلك عندما جعل من العنف البعد الوحيد الذي تعرف بدلالته الثورة. فالثورة في نظره تبدو بكل بساطة باعتبارها «التغيير الحكومي الذي يتم عن طريق العنف». وقد ذهب أيضاً، إلى أن كل محاولة تهدف إلى الفصل ما بين مفهوم الثورة وارتكاب عمل أو عدة أعمال عنف ستبدو عقيمة. إن نظرته الثورة قائمة على أساس من حجة تذهب إلى الطريق الوحيد لفهم مفهوم الثورة هو تفحصها باعتبارها شكلا من أشكال العنف. فإذا ما صح القول بأن الصورة هي شكل من اشكال التغيير الاجتماعي، فإنه من الممكن اعتبارها، كذلك شكلا من أشكال السلوك العنيف المستمر.

الفكر الاصلاحي: إن الفكر الاصلاحي ينتهي من الناحية المبداية إلى التخلي عن إجراء التغيير في العلاقات الاجتماعية القائمة ليجعل من إجراء الاصلاحات الاجتماعية هدفا يتم التطلع إليه وجسد هذا لافكر من خلال

موقفه إزاء النظام الراسمالي فقد انتفض ما ذهب إليه بعض المفكرين الاشتراكيين الديمقراطيين من أن انحطاط الراسمالية أمر مسلم به طالما أن التاريخ يتقدم في جانبه وبالتالي فإن التناقض ما بين راسمال المال والعمل ينتهي بالحتم غلى انتصار العمل، إن ذهب مذهبا مخالفا عندما أكد بأن الرأسمالية تبدي قدرة متزايدة على التكييف للواقع، كما أن الانتاج الرأسمالي اخذ بالتنوع أكثر فأكثر، ما يدل على مرونة وقدرة النظام الرأسمالي على التقدم. ويتجلى ذلك في نظره بشكل واضح، عبر اختفاء الأزمات العامة خصوصا بعد أن تطور نظام التسليف وتنظيمات أصحاب الأعمال وتسوعت شبكة المواصلات والإعلام وتماسكت الطبقة الوسطى نتيجة التمايز المتناهي في الفروع الانتاجية، وارتفعت شرائح واسعة من البروليتارية إلى مستوى الطبقات الوسطى ويمضي إلى الاعتقاد بأن ما يثبت كل ذلك هو تحسن الوضع السياسي والاقتصادي للبروليتارية بفضل النشاط النقابي.

وبالمقابل فإن نضال النقابات من أجل تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور، والنضال السياسي من أجل الإصلاحات سيؤدي باستمرار إلى رقابة أوسع على شروط الانتاج» وبما أن حقوق المالك الراسمالي ستتقلص باضطراد عبر التشريع. فإن دوره سينحصر في الوقت المناسب ليصبح مجرد مدير، وسيرى ا لرأسمالي ملكيته تفقد قيمتها بالنسبة له شيئا فشيئاً، وفي النهاية ستنتزع إدارة وتوجيه الاستثمار منه تماما، ويقاوم الاستثمار الجماعي». لذا فإن النقابات والإصلاحات الاجتماعية ويضيف إلى ذلك (برنشتاين) تحقيق الديمقراطية السياسية للدولة هي وسائل تحقيق الاشتراكية.

والإصلاحيون الاشتراكيون الديمقارطيون يرون أن هناك شرطا أساسيا لتقحيق اشتراكية عبر الإصلاحات وهذا الشرط يتمثل بتطول الملكية

الرأسمالية والدولة تطورا موضوعيا. و(كونراد شميدث) يرى أن نزع ملكية وسائل الانتاج لا يمكن أن ينفذ بعمل تاريخي وحيد ومفرد. وهو لذلك يلجأ إلى نظرية تطور الملكية على مراحل ويرى (كونراد شميدث) أن الملكية تنقسم إلى قسمين:

١. حق الملكية وهو في نهاية التطور يعود إلى ما يسميه بالمجتمع.
٢. حق استعمال الملكية، وهذا الحق يملكه الرأسمالي وسوف يتقلص شيئا فشيئاً إلى أن يتحول إلى مجرد إدارة للمشاريع.

إن الإصلاحيين الاشتراكيين الديمقارطيين وهم ينتهون إلى مثل هذه النتيجة سيتميزون بأنهم لا يطرحون مسألة استبدال العلاقات الاجتماعية القائمة بعلاقات اجتماعية من نوع آخر. أوضح، وبقدر ما يتعلق الأمر بهؤلاء تبدو مطروحة مطلقان وإنما المطروح فعلا، هو اجراء التعيدلات على العلاقات الرأسمالية القائمة بقدر ما يقتضي ذلك تطور الرأسمالية نفسها، دونما مساس بجوهر هذا العلاقات. وعندما ينتهي والاشتراكيون الديمقراطيون الآخرون إلى مثل هذه الخلاصة، ينتهون بنفس الوقت إلى رفض الثورة، بقدر ما تعني تغيير العلاقات الاجتماعية القائمة. وهم إذا يرفضونها إنما يتم ذلك بدلالة اعتبارات.

لا شك أن تأكيد الترابط ما بين الثورة والعنف يتميز بجذوره التاريخية، وقد بذل الاستاذ (برلو) جهدا واضحاً من أجل الكشف عن هذه الجذور التاريخية. وقد انتهى التا:يد بأن هذا الترابط بين الثورة والعنف كان قد خطط له بوجه خاص كل من المناضلين الفرنسيين (بابوف) و(بلانكي).

ويذهب الاستاذ (بردو) إلى ان هذا الترابط كان قد شاع بوجه خاص بعد الحركة الفاشية في إيطالية التي كيفت باعتبارها ثورة اقترنت بكل

أعمال العنف. وقد لعب (مالابارت) دورا في تاكيد هذا الترابط وذلك على أثر نشره لكتابة المعروف "تكتيك الانقلاب" الذي اقامه على اساس من تجربة الثورة الروسية وتجربة استيلاء الفاشت على السلطة في إيطاليا.

**إنكار اقتران الثورة بالعنف**

إن هذا الاتجاه نستطيع أن نتلمسه بسهولة لدى (إدوارد) في كتابه "التاريخ الطبيعي للثورة" حيث يقول: "إن التغيير الثوري يتم ليس بالضرورة عن طريق القوة والعنف". ولكن على خلاف ما ذهب إليه (آ.س.كوهن)، لا يبدو (إدوارد) هو الوحيد الذي يتمسك بهذا الاتجاه فقد أكد الدكتور (عبد الحميد متولي) أنه "ليس من الصواب الرأي أن يعد العنف هو المميز البارز للثورة". كما كتب الدكتور إبراهيم درويش) قائلا: "إن التغيير الذي يحدث من خلاله (الثورة) يتم بسرعة ويتسم بالفجاجة حيث يكون التحول الذي تحدثه الثورة فجائيا ويستهدف إحداث تغيير في البناء السياسي والاتجاه الثقافي، ومن هنا فقد يستلزم أحداث هذا التغيير الفجائي الجذري عنصر العنف ابتغاء تحققه بهذه الصورة، معنى ذلك أن عنصر العنف السياسي ليس من طبيعة الثورة، ولكنه قد يلزم في صورة أو أخرى أو في مراحل التخطيط الثوري وفقا لتطور التكنيك الثوري نفسه، وما تفرضه الظروف التي تمر بها الإستراتيجية الثورية.

والذي نراه هو أن هذا الاتجاه يتخذ بعده الحقيقي لدى أولئك الذين يتخذون موقفا معينا إزاء استلام السلطة، من قبل قوة اجتماعية جديدة بقدر ما يفترض أن العنف قد يرد بهذه المناسبة في أغلب الأحوال.

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز تيارين أساسيين الأول ينكر ضرورة استلام السلطة والثاني يؤكد ضرورة ذلك.

**التيـار الأول:** أن هـذا التيـار يمثلـه بالدرجـة الأساسـية الفكـر الإصلاحـي. فقـد لاحظنـا أن هـذا الفكـر ينـزع إلى اجـراء التعديـل عـلى العلاقـات الاجتماعيـة القائمـة دونمـا طمـوح إلى إجـراء التغيـير عليهـا. والـذي يترتـب عـلى هـذا أن الاشـتراكيين الديمقراطيـين لا يجـدون أنفسـهم أمـام مهمـة اسـتيلاء عـلى السـلطة وإنمـا مهمتهـم تنحصـر بتحسـين وضـع العـمال ضمـن إطـار العلاقـات الاجتماعية القائمـة. وهـم يـرون أن ذلـك سـيكون لـه مـردوده، عـلى المـدى البعيـد، بالنسـبة للسـلطة نفسـها. فالسـلطة كانـت قـد أصبحـت رأسـمالية بانتصـار البرجوازيـة السياسـية. ولكـن بالمقابـل فـإن تطـور الرأسـمالية مـع التوسـع المتنامـي للرقابـة الاجتماعيـة والتطبيـق التدريجـي لمبـدأ التعـاون سـوف يـؤدي إلى أن تفـرض عـلى السـلطة مهـام جديـدة باسـتمرار، ويجعـل مـن تدخلهـا في شـؤون المجتمـع ورقابتهـا عليـه أمـرا ضروريـاً أكـثر فأكـثر. فتطـور الرأسـمالية بهـذا المعنـى يمهـد شـيئا فشـيئا لاندمـاج السـلطة بالمجتمـع وذوبـان أحدهـما في الآخـر فـما الـذي يبقـى بعـد هـذا مـن ضرورة طـرح مسـالة اسـتلام السـلطة؟

إن الإصـلاح بالشـكل الـذي رأينـاه يتميـز بأنـه لا يطـرح مسـالة اسـتبدال العلاقـات الاجتماعيـة القائمـة بعلاقـات اجتماعيـة اخـرى وبقـدر ما يتعلـق الأمر بالاشـتراكيين الديمقراطيـين نلاحـظ أن مسـألة اسـتبدال العلاقـات الرأسـمالية بعلاقـات اشـتراكية لا تبـدو مطروحـة، وإنمـا المطـروح هـو إجـراء التعديـل عـلى العلاقـات الرأسـمالية نفسـها وذلـك مـن قبـل نفـس الطبقـة المهيمنـة.

إن إجـراء التعديـل عـلى العلاقـات الرأسـمالية مـن قبـل نفـس الطبقـة المهيمنـة سـوف لـن يطـرح بـأي حـال مـن الأحـوال الحاجـة للاسـتيلاء عـلى السـلطة. هكـذا نلاحـظ احتـمال اللجـوء إلى العنـف سـوف يسـتبعد كليـا طالمـا أن الحاجـة للاسـتيلاء عـلى السـلطة قـد اسـتبعدت كليـا.

**التيار الثاني:** يتميز بأنه يطرح مسألة الاستيلاء على السلطة كمقدمة لإجراء التغيير في العلاقات الاجتماعية.

بكلمة أخرى أن هذا التيار يبدو ثوريا، إنما الملاحظ أن أحد وجوهه يطرح مسألة الاستيلاء على السلطة بطريقة خاصة من شأنه أن يجعل كل احتمال للجوء إلى العنف مستبعداً. وربما على هذا الاساس نستطيع أن نتحدث عن تيار سلمي محض في الاستيلاء على السلطة وهذا التيار السلمي المحض يمثله اتجاهان: الاتجاه الجبري والاتجاه البرلماني.

ثم يبين النتائج التي تترتب على اللجوء إلى العنف في تحقيق الثورة الاجتماعية. فيقول: "كيف تستطيع القوى الثورية أن تدير جهاز الانتاج عن طريق العنف؟ إنها سوف لن تديره إلا بطريق الأرهاب الفذي لا يمكن أن يطاق. وكذلك عن طريق الإرهاب سوف تنتزع ملكية الطبقة الراسمالية. ولكن كل ذلك سيقود إلى نموذج معين عن الاشتراكية، ألا وهو الاشتراكية البيروقراطية أما الاشتراكية الديمقارطية فسوف لن يكون لها اثر. نحن نريد الاشتراكية الديمقارطية، أي الإدارة الاقتصادية التي يقوم بها لاشعب كله وذلك عن طريق النظام الديمقراطي.

غير أن (أوتو باور) كان قد بدأ منذ عام ١٩٢٤ بتغيير موقفه حتى بالنسبة للاستيلاء على السلطة فقد كتب ببعد التاريخ قائلا: "إن الاستيلاء على السلطة لم يعد حلما، إنها مهمة ينبغي علينا الاضطلاع بها في الحال، إنها مهمة تاريخية" ولكن هذه المهمة ينبغي أن لا تحقق في نظره عن طريق العنف. لقد استنكر (أوتو باور) اللجوء إلى العنف لأسباب أربع:

١. أن الشباب الذي عرف الحرب وويلاتها، وعرف الاضطرابات الدامية وما اقترن بها من مآساي لم يعد بإمكانه أن يتقبل

بسرور تنظيم المجازر المرعبة.

٢. إن الحرب الأهلية لا تنتج فقط الموت، وإنما تنتج كذلك الجوع المعرب بسبب ما تجره وراءها من خراب اقتصادي، وهي بذلك ستمثل مناقضاً للتاريخ.

٣. إن المثل الروسي لا يبين فقط أن اللجوء إلى العنف يؤدي إلى الجوع، وإنما يبين كذلك، وبكل جلاء، أن من يستعمل القوة يصبح حبيس القوة إن (باور) كان يعارض بهذا ما ذهب إليه (مكيافيلي) الذي نصح، كما راينا من قبل، باستعمال الجرائم النفاعة لا سيما الأكثر شناعة منها، وذلك كيما يستطيع الأمير، بعد ذلك أن يحكم بدون إراقة الدماء، وإنما فقط عن طريق الخشية فقط التي تحوي بها ذكريات استعمال العنف.

٤. إن صيغة (ماركس) و(أنجلز) الخاصة بدكتاتورية البروليتارية كشرط للعبور من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا تتضمن استنكار الديمقراطية كاسلوب من أساليب الدكتاتورية البروليتارية. إن البولشفيك هم الذين أقاموا التعارض بين دكتاتورية البروليتارية والديمقراطية.

٥. في كراسة المعنون "النضال من أجل السلطة" الذي نشره عام ١٩٢٤ يكتب (أوتو باور) بكل وضوح قائلا: "إن الأرقام تؤكد أننا نستطيع في وقت قليل أن نحصل، بفضل الاقتراع العام، على الأكثرية البرلمانية، ومن ثم نمسك بالسلطة لنقوم بتوجيه الجمهورية. نستطيع إذا ما كسبنا البرجوازية الصغيرة والفلاحين أن نحصل على السلطة بالطريقة السلية التي تهيؤها لنا

الديمقراطية بفضل اعتمادها مبدأ الاقتراع العام".

**الحقيقي للعنف:** إن تحديدنا للمركز الحقيقي الذي يحتله العنف بالنسبة للثورة سيتم بدلالة الملاحظات التي ترد على الاتجاهين السابقي الذكر. أن هذه الملاحظات ستسمح لنا، بلا شك، بتبين الاتجاهات التي تعين على وجه يقرب من الدقة هذا المركز الحقيقي.

**١- تقدير الاتجاهين:** إن استجلاء القيمة الحقيقية للاتجاهين السابقي الذكر يمكن أن يتحقق بشكل أفضل إذا ماتم إخضاعهما للفحص الدقيق على المستوى النظري والمستوى التاريخي.

أولاص: تقدير التأكيد المطلق لاقتران الثورة بالعنف/ سبق أن لاحظنا أن الفكر الليبرالي والفكر الإصلاحي يميلان إلى اعتبار العنف عنصر كيانه بالنسبة للثورة، بحيث لا يمكن تصوروجود ثورة بدون عنف.

ولكن نلاحظه على هذا الاتجاه هو افتقاده للدقة، فقيل كل شيء ينبغي أن نذكر بالأشكال العديدة التي يتخذها العنف، وعلى هذا الأساس سوف لن يكون بالإمكان القول بأن كل أعمال العنف هي أعمال ثورية. إن كان قد قال " عندما أقرأ أن نهب عدد من أجهزة التلفزيون من مخازن أجنبية يشكل عمل عنف ثوري فإني لأعجب كيف أن السياسة والمسرح لا يلتقيان على الرغم منهما".

إن اغلب أعمال العنف ليست ثورية ولا يمكن اعتبارها سنداً للثورة على الرغم ن ان العوامل المسؤولة مثلا عن أعمال العنف التي يقوم بها المراهقون قد تكون أساس في اتجاههم السلوكي الثوري. حيث أن بعض المفاهيم الخاصة بالثورة تميل إلى اعتبار مثل هذا الاتجاه بمثابة انعكاس للأعراض العامة للسلوك الاجتماعي المضاد للمجتمع.

علاوة على ذلك هنالك صعوبة في إقامة تعريف الثورة بالاعتماد على مثل العنف في علمية تغيير السلطة التي يعتبرها الفكر الليبرالي أساسا في الثورة، كما سبق أن لاحظنا من قبل، ذلك لأننا بقدر ما نتوخى الارتقاء بالثورة إلى مستوى المفهوم الواضح، فإن الأساس الذي تقوم عليه ينبغي هو الآخر أن يكون واضحا، بكلمة أخرى عندما نجعل من العنف أساسا لتحديد مفهوم الثورة نبغي أن يكون مفهوم العنف هو الآخر محدداً. ولكن الأمر لا يبدو كذلك على الأقل بالنسبة لأولئك الذين يتمسكون بهذا.

وهكذا نرى أن مفهوم العنف لا يبدو دقيقاً عند أغلب أولئك الذين يجعلون منه عنصرا أساسي في تحديد مفهوم الثورة. إن عدم تحديد مفهوم العنف تحديداً دقيقا كان قد جلب المصاعب العديدة السابقة الذكر. ليس هذا فقط، وإنما الملاحظ ان التسمك بالقول باقتران الثورة بالعنف حتى في الأحوال التي تفترض فيها تحديده تحديدا دقيقاً، سيجلب مصاعب أكثر خطورة فالتبدل الجذري الذي يطرأ على المجتمعات القائمة سوف لن يدخل في عداد الثورة إذا كان لم يكن قد اقترن بالعنف، في حين أن التبدل القليل الذي قد يطرأ بفعل عمل العنف والذي قد يكون أقل أهمية من التبدل الذي تحدثه المواقف اللاعنيفة سيدخل في عداد الثورة.

إن هذه الصعوبة بالذات كانت قد أثارت إليها (حنا أرندت) عندما قالت: "العنف ليس أكثر اهلية لتعريف الثورة من التغيير. فقط عندما يحصل التغيير باتجاه بداية جديدة، حيث يتم استخدام العنف لإقامة شكل حكم جديد، وبناء هيئة سياسية جديد، يتحقق فيها التحرر من الاضطهاد، وتنهض الحرية فإنه سيكون بإمكاننا الكلام عن ثورة.

هنـاك صعوبـة أخـرى تواجهنـا ونحـن نحـاول تكييـف الانقـلاب. إن الانقـلاب بـلا شـك يمثـل عمـلا مـن أعـمال العنـف هـو عـلى هـذا الأسـاس ينبغـي أن يمثـل عمـلا ثوريـا عـلى وجـه الإطـلاق. ولكـن مثـل هـذه الخلاصـة لا يمكـن أن تسـتجيب مطلقـا لواقـع الكثـير مـن الانقلابـات التـي حدثـت في التاريـخ والتـي تجـري تحـت أبصارنـا في وقتنـا الحـاضر، فليـس مـن السـهولة ان نعتـبر كل الانقلابـات التـي تجـري في أفريقيـا السـوداء بمثابـة ثـورات.

وبعـد كل هـذا يمكـن أن نقـول مـع (أ.س.كوهـن) إن العـبرة في الثـورة هـو التغيـير وجذريتـه. أمـا لاميكانيكيـة التـي يتـم بموجبهـا، والتـي يمثـل العنف أحـد وجوههـا، فليـس لهـا كبـير دلالـة.

مـع كل هـذا فإننـا لا نسـتطيع أن ننكـر أن الثـورة في بعـض الأحيـان قـد تقـترن بالعنـف، ولكـن حتـى في مثـل هـذه الحالـة فـإن العنـف سـوف لـن يرقـى إلى مسـتوى العنـصر التكوينـي بالنسـبة للثـورة. وإنمـا سـيكون بالأحـرى مجـرد أداة وهـذا مـا أكـده (كاوتسـكي) مـن خـلال محاولـة تمييـزه مـا بـين الثـورة والعصيـان المسـلح (العنـف) "فالثـورة الاجتماعيـة تمثـل هدفـا أمـا العصيـان المسـلح (العنـف) فإنـه مجـرد وسـيلة لا يمكـن تقريـر الحاجـة إلهيـا إلا بعـد فحـص دقيـق لـكل مقتضيـات اللجـوء.

وأكـد الدكتـور (محمـد سـليمان الطـماوي) قائـلاً: لقـد ارتبـط معنـى الثـورة في أذهـان الجماهـير بفكـرة العنـف. فحينـما ترفـض الجماهـير طاعـة حكامهـا لسـبب مـن الأسـباب وتزيلهـم عـن مراكـز السـلطة بالقـوة نكـون أمـام الثـورة. وهـذا هـو المعنـى الـدارج للثـورة وواضـح ان تعريـف الثـورة عـلى هـذا النحـو يضـع نصـب عينيـه فكـرة الوسـيلة التـي يتـم بهـا تغيـير الحـكام في نظـام مـن النظـم".

وإذا ما انتقلنا من المستوى النظري إلى المستوى التاريخي سنلاحظ أن الواقع التاريخي سيسعفنا كثيرا في تبين عدم وجود قرينة حتمية ما بين الثورة والعنف.

"قد يكون السيد (نهرو) في حديثه عن العنف، قصد جانبه التاريخي، أي شكل استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياية. إن النظرة الماركسية تعالج هذه المسألة بأعظم قسط من الوضوح كما تفعل في المسألة العامة لدور العنف في التاريخ. لقد شدد (ماركس كثيراً على القول بأن الطبقة العاملة ستفعل كل ما بوسعها لتفادي العنف واستخدام القوة ال مسلحة وانها تفضل ان تعوض الرأسماليين في سبيل تأمين الانتقال السلمي إلى الاشتراكية، ولكن إذا ما اختارت البرجوازية فرض الحرب على الطبقة العاملة فسيقبل العمال تحديها. إن (لينين) مثل (ماركس) اوضح أن الطبقة العاملة لن تفرض أبدا حربا أهلية على المجتمع، ما لم تفرضها البرجوازية على الطبقة العاملة ما لم يبين الأعداء الطبقة العاملة إلى مقابلة العنف بالعنف.

ثم يضيف (ودين) قائلا: " ولهذا السبب ينبغي على الشخص عندما يناقش العنف كظاهرة اجتماعية، أن لا يتناول الموضوع بطريقة تحديدة ميتافيزيقية، إنما يجب بحثها بالاسلوب التاريخي الواقعي.

وعلى هذا الاساس فإن المراكسية تنظر إلى العنف من خلال علاقات القوة التي تقوم ما بين الطبقات الاجتماعية. ففي الأحوال التي لا تبدي فيها الطبقات المهيمنة معارضة جدية لاستلام السلطة من قبل الطبقات الأخرى، فسوف لن تكون هناك حاجة للجوء إلى العنف من قبل هذه الطبقات. والعكس بالعكس.

## الثورة ونسبة اللجوء إلى العنف

إن جان بايشلر يرى أن الثورة تكشف عن واقع متميز هو التعبير عن روح المخاصمة إزاء النظام القائم. وعلى هذا الأساس فإن التغييرات مهما بلغت درجة جذريتها لا يمكن أن تمثل ظواهر ثورية طالما أنها لم تكن مكرسة بشكل مقصود، لإظهار نوع من الاحتجاج على النظام القائم وهكذا فإن الثورة إذا ما أخذت بالمعنى الواسع. فإنها ستفيد معنى التغيير الفض طالما أنها تعبر عن روح المخاصمة والاحتجاج.

إن الثورة بهذا المعنى تتضمن بلا أدنى شك. معنى النزاع طالما أنها تعبر عن روح المخاصمة والاحتجاج. إن النزاع في جوهره. هو شكل من اشكال العدائية التي كان قد اعتبرها (كنراد لورنز) من قبل غريزة طبيعية وضرورية للحفاظ على التقدم الإنساني.

ولكن بالمقابل لابد أن نشير إلى إمكانية الكلام عن فساد العدائية وذلك بقدر ما تقوم فجوة فاصلة ومتنامية ما بين وسائلها وغاياتها الأصلية. إن القتل الإجرامي قد يمثل نموذجا لفساد العدائية. ولكن عندما يتم التطابق ما بين وسائل وغايات العدائية فإننا سنكون أمام نزاع. وبهذا الشكل يتحدد الجذر الانثربولوجي لكل شكل من أشكال النزاع كالحرب والنضال ضد الطبيعة، والرياضة العنيفة، وكذلك الثورة. إن كل شكل من أشكال النزاع هذه يتحدد بدلالة بعض المبادئ التي تحكم النزاع. فمع تعدد الوحدات السياسية المتمتعة بالسيادة مثلا فإن النزاع يتخذ شكل الحرب وإن النزاع يتخذ شكل الثورة عندما يتم ما بين وحدات اجتماعية تحتضنها الوحدة السياسية المتمتعة بالسيادة.

إن الوحدة السياسية المتمتعة بالسيادة تقوم بدلالة وظيفية أساية لا تنفصل عن العدائية إن غاية الحياة في إطار المجتمع هي الحفاظ على الأمن بالتالي مواجهة ما هو محتمل وقوعه من الخارج، كما أن غاية هذه الحياة هي التصدي لكل مظاهر العنف التي من المحتمل حدوثها ما بين أعضاء الجماعة وذلك عن طريق نقل استعماله من أعضاء الجماعة الى جهة أخرى تقوم باستعماله بشكل شرعي. إن وظيفة السياسة، في عموميتها البالغة، ستتلخص بالاستعمال الشرعي لمظاهر العنف، وذلك بقصد الحفاظ على الأمن.

إذن الثورة تحدث عندما يتم، على وجه الدقة استعمال هذه الوظيفة استعمالا سيئا إن مضان المن ما بين أعضاء ا لجماعي يتحقق بلا شك بقدر ما يتم ضمان التوفيق ما بين هؤلاء إن الاستعمال السيء لهذه الوظيفة هو الذي ينتهي في الأخير، إلى قيام الثورة ولا شك أن هناك ثلاثة عوامل تعمل بشكل دائم كعناصر اضطراب من شأنها أن تعقيق ميكانيكية هذه الوظيفة. وهذه العوامل هي تعسب التقييم وتعسف الاختيار واكراهات الندوة وليس هنا مجال التفصيل في هذه العوامل الندرة. وليس هناك مجال التفصيل في هذه العوامل التي كان قد أتى على شرحها (جان بايشلر) بشكل مفصل. وإنما نكتفي بالقول بأن الثورة تقوم بسبب واحد من هذه العوامل او بسبب عدد منها.

إن نزع السلاح من يد العدو لا يتحقق إلا في مرحلة معينة يدعو عادة (كلوز فيتز) بمرحلة الارتقاء إلى الأبعاد المتطرفة. وحيث تبدو عند ذاك باعتبارها نضالا حتى الموت بالنسبة للحرب، ويتجلى العنف بكل مظاهره، ومما يسهل بلوغ هذه المرحلة هو وجود ما يسمى بالنشاطات

المتبادلة" التي تتمثل بما يلي:

**أحد الأطراف يستعمل**

دونما تدبير مسبق، القوة ولا يخشى بأي حال من الأحوال سيلان الدم. أنه سيبدو متفوقا وباستطاعته أن يحقق النصر، وعليه فإن العدو سيبدو مرغما على أن يقوم بالمزيد من اللجوء إلى القوة والدم وذلك بسبب الخوف الذي سيتملكه من الفشل المحقق. في مثل هذه الحالة سوف لن يكون هنالك حد معين لاستعمال العنف.

نزع السلاح من يدو العدو هو الهدف الذي يسعى إلهي كل واحد من الخصمين، وعليه طالما أني لم أضرب الخصم فإني سأبقى خائفا من أن يضربني أني لست سيد نفسي لأن الخصم يفرض علي قانونه مثلما أفرض أنا قانوني عليه"

إن قوة المقاومة تعتمد على الوسائل، وعلى الإرادة وعليه فإن الجهود التي تبذل ينبغي أن تكون متناسبة مع الوسائل والإرادة بكلمة أخرى أن كل من الطرفين المتنازعين يقوم بنفس الحسام مما يضطر على تحشيد أعلى درجة من الجهود.

وهذكا نلاحظ أن هذه النشاطات المتبادلة تنتهي كلها إلى الارتقاء إلى "الأبعاد المتطرفة"، مما يجعل من الحرب، كما أشرنا من قبل نضالا حتى الموت، ويبدو العنف جليا واضحاً. ولكن هذا ما لا يحصل دائما والتجربة التاريخية تؤكد ذلك حيث أنها تقود إلى النقاعة با، كوابح معينة تتدخل من أجل أن تحد من ظهور العنف. أن هذه الكوابح هي الأخرى ثلاث.

إن الخصمين ليسا مجهولين الواحد بالنسبة للآخر فباستطاعة كل واحد منهما أن يقدر وأن يسحب إرادة ووسائل الطرف الآخر. إن هذه

التقدير والحساب يلعب دول المخفف من بلوغ "الأبعاد المتطرفة".

في الواقع من غير الممكن جمع كل الجهود في آن واحد وزوجها في المعركة وكقاعدة عامة فإن القرار الأول يكون غير حاسم فلا يعني الحرب نفسها ومن أجل أن توجد الحرب فعلا ينبغي ضمان دوامها. ومن أجل ذلك ينبغي على كل خصم أن يقسم جهوده بنسب تتعادل مع دوامها من جهة ومع ما يقدر أن تكون درجة تركز الخصم. ومن هنا يتأتى القيد الثاني على بلوغ "الأبعاد المتطرفة".

إن الفشل لا يمكن أن يعتبر نتيجة مطلقة. أن المستقبل قابل لأن يحمل في ثناياه بعض العلاج للفشل، كما بإمكانه أن يقلب الأوضاع الأكثر إيحاءاً باليأس. أن هذه الإمكانية في الاحتفاظ الدائم بالأمل بالمستقبل.

هذه الجوانب المختلفة التي تتميز بها الحرب، ألا وهي الثنائية، والارتقاء إلى "الأبعاد المتطرفة" وبالتخفيف من حدة هذا الارتقاء وبالتالي التخفيف من حدة العنف، هل بالإمكان تلمسها بشكل عيني بالنسبة للثورة؟ لنتفحص كل واحد من هذه الجوانب لنرى مدى مثوله بالنسبة للثورة.

١. قدر ما يتعلق الأمر بالثنائية نلاحظ أن الثورة، كظاهرة تنتهي أن تضع في حالة من الاحتكاك، معسكرين اثنين، واثنين فقط، حيث يوجد من جانب، النظام القامئ والمدافعون عنه، ومن جانب آخرن يوجد اولئك الذين يضعون هذا النظام القائم موضع التساؤل، ويترتب على هذا أنه كلما اقترب المجتمع، أي مجتمعن من حالة الثنائية هذه كلما اكانت الثورة أكثر احتمالا وربما أكيدة. وكما هو الحال بالنسبة للحربن فإن حالة الثنائية هذه كلما كانت الثورة من شأنها أن تقود إلى قيام العنف إن

الحكاية، في إطار المجتمع، تقوم في الجوهر على أساس من العمل الحثيث من أجل إزالة العنف داخل الوحدة الاجتماعية كما يتم ضمان الأمن الذي يشكل، كما لاحظنا من قبل الوظيفة الرئيسية بالنسبةلهاز إن ذلك يتحقق بلا شك عن طريق تحول استعمال العنف إلى جهة معينة معترف بها من قب لالجميع ليتم استعماله عند ذلك بالوجه الشرعي. إن النزاعات التي تتولد عن التضارب ما بين المصالح الخاصة فيما بينها أو بينها والمصلحة العامة، أو تلك التي تتولد عن التفسيرات المتباينة المتعلقة بالمسيرة التي ينبغي أن يتخذها المجتمع، أو تلك التي تتولد عن التنافس من أجل الحصول على الأموال النادرة، هذه النزاعات يتفرض فهيا أن تصغى من قبل مؤسسات تحكيمية تمثلها الوحدة السياسية المتعتمعة بالسيادة، وعلى هذا الأساس فإن الظواهر الثورية تقع منذ اللحظة التي تعجز فيها هذه المؤسسات عن تصفية هذه النزاعات، أو منذ اللحظة التي تصبح فيها هذه المؤسسات مجردة من الاعتراف بها من قبل بعض المنتمين للمجتمع. أو منذ اللحظة التي تصبح فيها القواعد التي تتمسك بها فسادة. وبكلمة موجزة أن الظواهر الثورية تقع منذ اللحظة التي يبدأ فيها النظام القائم من شأنه أن يقود، بالنتيجة إلى تدخل العنف المادي من جانب أو آخر إن هذه الثنائية تنتهي إلى إرغام الآخر على تنفيذ أرادتنا، أن الإرادة تتضمن بلا شك مضمونا معينا هو إعادة تعريف الحياة الاجتماعية (مشروع) وذلك لأنه لو لم يكن هنا اختلاف جدي في هذا التعريف بين

الجهة التي تتمسك بالنظام القائم والجهة التي تضع هذا النظام القائم موضع التساؤل لكان من الممكن أن تصفي النزاعات القائمة في إطار المؤسسات القائمة. ان التعريفين الخاصين بالحياة الاجتماعية. أي تعريف الجهة التي تتمسك بالنظام القائم، وتعريف الجهة التي تضع هذا النظام بالقائم موضع التساؤل، يبدو أنه، بلا شك في حالة من التنافس، وربما التنافس الشديد بحيث لا يمكن ضمان المصالحة بينهما وتحقيق التوفيق، وإلا لما كانت هنالك حاجة لتدخل العنف، ويترب على هذا أن كل حركة ستكون ضداالثور للنظام القائم تستهدف بناء نظام جديد مركرس للحلول محل النظام الأول، ومحدد بدلالة التعريف الذي تفترضه الجهة التي تضع النظام القائم موضع التساؤل، وربما لهذا السبب فإن الثورات لا يمكن أن تمثل مجرد هزات تحدث على مستوى الإرادات أو القوى، وإنما هي نزاعات جدية لا تقبل المصالحة، تتم ما بين أسلوبين في التكييف الاجتماعي يتميزان بأن كل واحد منهما يستبعد الآخر، إنها نزاعات تتميز عن تلك التي تتم على مستوى التعارض ما بين وحدتين مستقلتين بأنها لا تخضع للإجراءات الدبلوماسية التوفيقية.

٢. بالإضافة إلى النشاطات الثلاثة التي أشار غلهيا (كارل فون كلوز فيتز) باعتبارها النشاطات التي تلعب دورها لاحاسم بالنسبة لكل نزاع يكشف عن شكل من أشكال الاصطدام ما بين الإرادات المسلحة، ينبغي أن نشير بوجه خاص إلى بعض السمات التي تتميز بها الظاهرة الثورية والتي من شأنها أن تؤثر في هذه

النشاطات فتزيد بالتالي من حدة الاتجاه نحو الصراع حتى الموت أو بالأحرى نحو "الارتقاء إلى الأبعاد المتطرفة".. والسمة الولى، وقد سبقت الإشارة إليها من قبل، تتمثل بالانفصام العميق في مقاصد أطراف الثنائية. فإذا كان النزاع ينصب على ملكية الأرض، كما هو الحال في الوثرات الفلاحية مثلا، فإن ما يستهدف كل طرف يتميز بأنه من شأنه أن يستبعد كليا ما يستهدفه الطرف الآخر. فإذا كان الاقطاعيون يتمسكون بملكياتهم التقليدية للأرض، فإن الفلاحين وهم ينخرطون في الثورة سوف يتطلعون إلى نقل هذه الملكية إلهيم وهذا التطلع قائم، بنفس الوقت على اساس إلى نقل هذه الملكية إليهم وهذا التطلع قائم، بنفس الوقت على أساس من إنكار حق الملكية على الاقطاعيين. إن حالة لانفاصم في المقاصد، في حالة الثورة، تبدو بدرجة من القوة بحيث لن تكون بالإمكان تصور أي شكل من أشكال التحكيم. وفي مثل هذه الحالة فإن العنف هو الذي سيتدخل لحسم النزاع. وهكذا نلاحظ أن الأطراف المتناقضة لا تتردد، وهي تخوض صراعا حتى الموت، عن أن تخاطر في حياتها طالما أن النزاع يتخذ شكل انفصام في المقصاد الخاصة بكل طرف من أطراف النزاع. والسمة الثانية تبدو ذات علاقة بانقطاع العقد الاجتماعي. هذا الانقطاع الذي يعتبر الخاصة المميزة لكل حركة ثورية. أن العقد الاجتماعي الذي يشد من أفراد المجتمع يبدو النقيض العيني لحالة العنف. بكلمة أخرى أن الأفراد يرتبطون فيما بينهم بدلالة هذا العقد من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية بدلالة محتواه.

ولكـن هـؤلاء الأفـراد قـد يتخلـون، لأسـباب معينـة عـن العقـد الاجتماعـي، وعنـد ذاك سـوف تنهـض حالـة العنـف وسـوف يخضـع هـؤلاء الأفـراد في علاقاتهـم وفي تنظيـم حياتهـم لهـذه الحالـة. عنـد ذلـك سـيوجد العنـف في شـكله النقـي. أن هـذه الحقيقـة التـي تتميز بهـا الثـورة سـبتدو جليـة إذا مـا تمـت مقارنتهـا بحالـة الحـرب. أن علاقـات الحـرب التـي تنشـأ مـا بـين الـدول، تبـدو، كـما يؤكـد ذلـك التاريـخ. قابلـة لان تمتـدد لتغطـي عـدة عصـور. وهـي بسـبب مـن ذلـك. بالإضافـة إلى أسـباب أخـرى، تبـدو، كذلـك قابلـة لان تنتهـي بتحضـير شيء يشـبه المـتن القانـوني الخـاص بالحـرب. ومثـل هـذا المـتن القانـوني سـيتضمن، بشـكل مـا أو آخـر، وعـا مـن تنظيـم اسـتعمال العنـف مـا بـين الأعـداء. كـما أن مثـل هـذا المـتن القانـوني سـيقود بالعـداء إلى أن يتكلمـوا لغـة مشـتركة. أن كل ذلـك لا يسـمح بـلا شـك. للعنـف في ان يظهـر بشـكله النقـي. أمـا في حالـة الثـورة حيـث أن الفـترة التـي تجـري فيهـا أحداثهـا البـارزة (لاسـيما الحصـول عـلى السـلطة) تبـدو قصـيرة، فإنـه سـوف يكـون مـن الصعـب بسـبب مـن ذلـك، تحضـير مـتن قانـوني يسـمح بتنظيـم اسـتعمال العنـف. وهكـذا فـإن العنـف سـينطلق عاريـا، كـما سـيبدو فظيعـاً جـدا.

٣. أمـا الكوابـح التـي تتدخـل في حالـة الحـرب للحـد مـن الارتقـاء إلى الابعـاد المتطرفـة" فيبـدو انهـا أبعـد مـا تكـون عـن ان تلعـب دورهـا في حالـة الثـورة بكلمـة أخـرى أن بلـوغ حالـة الـصراع حتـى المـوت يتحقـق عليـا في حالـة الثـورة بـكل جلائهـا. مـع ذلـك قـد يكـون بالإمـكان الـكلام عـن كوابـح مـن نـوع آخـر غـير تلـك التـي أشـار

إليها (كارل) فون كلوزفيتز) بالنسبة لحالة الحرب. أن الثورة وهي تضع النظام القائم موضع التساؤل ستقود بالنتيجة إلى تهز المجتمع هزا قويا خصوصوا وأن كل أفارده يعيشون هذه الهزة بشكل عيني ومباشر. أن منطق الصراع حتى الموت وغياب الكوابح قد يرسم الصورة الحقيقية للمجتمع في نظر أفراده. إلا وهي صورة انتحار هذا المجتمع وتوارية. وهذا ما لا يمكن أن يقبه أي فرد من أفارد الطرفين المتنازعين، عند ذاك لابد أن يوجد المنظم الذي من شأنه أن يحول دون التقاتل حتى النهاية، أو حتى الموت، أن هذا المنظم من الممكن أن يوجد عبر حالة عدم التماثل في القوة ما بين النظام القائم والاعتراض عليه، أن حالة عدم التماثل هذه تتميز بميزة أساسية تتلخص في أن العنف الممارس في النزاع سيجد نفسه وقد تحدد من الناحية الكمية، ليقود إلى التخفيف منه، ومن ثم إلى تواريه.

ويمكن تحديد مركز العنف بالنسبة للثورة تحديدا دقيقا إذا ما تم النظر إلى الثورة باعتبارها ظاهرة اجتماعية. أن الثورة، على أساس من هذا التكييف، تفترض شكلا من أشكال العلاقة اجلاتماعية. ولكن الذي يميز العلاقة الاجتماعية في حالة الثورة هو أنها علاقة اجتماعية متوترة، بقدر ما تفترض الثورة، كما هو واضح التباين بين مجموعتين اجتماعيتين وهي على هذا الأساس تستبعد كل شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية التكاملية وكل شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية الاعتمادية. أن الثورة تمثل دائما نشاطا يستهدف بلوغ أهداف معينة ولكن هذا النشاط يتميز بأنه يضر ويحول دون تحقيق النشاط الذي تقوم به جماعة أخرى. وربما

لهذا السبب تعبر الثورة عن علاقة اجتماعية متوترة، ولكن الثورة تعبر عن علاقة اجتماعية متوترة من نوع خاص. إذ لا يمكن أن نفترض أن كل علاقة اجتماعية متوترة تمثل ثورة. فهناك العلاقة الاجتماعية المتوترة القامئة على أساس من التباين في القيم او التباين في النظم الدينية والاجتماعية والسياسية، إن الذي يميز هذه الأشكال من العلاقة الاجتماعية المتوترة هو أن التوتر الذي تتميز به يبقى، في العادة، خفيا، وغالبا ما يبقى لمدة طويلة خفيا. ولكن قد يحصل أن التوتر الذي تتميز به العلاقة الاجتماعية لا يبقى خفيا. وهذا ما يحصل أن التوتر الذي تتميز به العلاقة الاجتماعية لا يبقى خفيا. وهذا ما يحصل في الغالب عندما يرتبط بالتباين في القيم والنظم الدينية والاجتماعية والسياسية تباين في المصالح. فعندما يبلغ التوتر مرحلة يكون فيها واضحاً للعيان ستكون إزاء نزاع. بكلمة أخرى أن الثورة تمثل علاقة الاجتماعية متوترة ذات طبيعة نزاعية، ولكن الثورة تمثل، أكثر من هذا نموذجاً متميزا من العلاقة الاجتماعية المتوترة ذات الطبيعة النزاعية، فهناك بعض العلاقات الاجتماعية التي هي من هذا النوع والتي تبدو قابلة لأن تصفي طابعها النزاعي في إطار المؤسسات التي يحتضنها النظام الاجتماعي القائم. ولكن بالمقابل توجد هنالك علاقات اجتماعية متوترة وذات طبيعة نزاعية تتميز بأنها لا تبدو قابلة لأن تصفي طابعها النزاعي بالشكل السابق الذكر. وإنما لابد من تغيير النظام الاجتماعي القائم كما تتم تصفية هذا الطابع، مثل هذا النوع من العلاقة الاجتماعية هو الذي تمثله الثورة.

ولكن هل يتفرض لجوء الثورة إلى العنف في تصفية هذا الطابع النزاعي الذي تتميز به العلاقة الاجتماعية؟

إن (جان وليم لابيير) يؤكد بان المجتمع الانساني يعرف بأساليب أخرى غير اسلوب العنف، في تصفية النزاعات، فالقوى الاجتماعية قد تصل حالة "التوازن" الواحدة مع الأخرى وعقد ذلك سيكون من الميسور بالنسبة لكل واحدة منها أن تحدد نشاط الأخرى بشكل متبادل أن التوازن الكلي سيعني الثبات التام ولكن الواقع يؤكد أن مثل هذا التوازن نادر الوجود إذ أن التوازن الاجتماعي يبدو دائما غير مستقر، كما يبدو هشا، وذلك لأنه يفترض شكلا من أشكال المساواة في القدر الاجتماعية التي تتمتع بها القوى الاجتماعية وهذا ما لا يمكن ضمانه دائما. ولكن تصفية الطابع النزاعي الذي تتميز به العلاقة الاجتماعية قد يتم عن طريق "التوفيق" الذي يتحقق أما عن طريق المفاوضات التي بمقتضاها يقدم كل طرف تنازلاً عن جزء من نشاطاته إلى أن يبلغ بهذا النشاط درجة التعادل مع نشاط الطرف الآخر. ولكن "التوفيق" قد لا يتبع دائما ذلك لأن التنازلات المتبادلة عن النشاطات الممارسة قد تبلغ درجة يبدأ عندها كل طرف يشعر بان أي زيادة في التنازلات تعني اختفاء هذه النشاطات باتالي زوال سبب وجوده، وفي الآخير تفككه واختفائه، بكلمة أخرى أن "التوفيق" و"التجدد" هي حلول غير عنيبة ولكن بالمقابل هناك حل آخر ألا وهو العنف. إن اللجوء إلى العنف يتحقق عندما تتحقق القناعة لدى أحد الطراف على الأقل بأن أي واحد من الحلول السابقة لا يوفر إمكانية حقيقة في تصفية الطابع النزاعي بوالتالي ليس هناك من حل غير التهديم والتفكيك والاضطهاد.

إن الثورة بقدر ما تمثل علاقة اجتماعية متوترة ذات طبيعية نزاعية تبدو قادرة على أن تلجأ إلى كل هذه الحلول. بكلمة أخرى أن الثورة تبدو مفتوحة على كل هذه الحلول في تصفية الطابع النزاعي. فهي بالتالي ليست

مضطرة على أن تكون قرينة حل معين بالذات كما تعرف بدلالته فهي ليست مضطرة في الأخير على أن تكون قرينة العنف ككما تعرف بدلالته وإنما على العكس من ذلك نلاحظ أن اللجوء إلى العنف لا يرد ألا كحل أخير عندما تعجز الحلول الأخرى عن أن تسهم فعليا في تصفية الطابع النزاعي.

إن لجوء الثورة إلى العنف، طبقا لهذا التصور بدلالة الظروف الموضوعية المحيطة بالثورة، فهذه الظروف في بعض الأحوال إمكانية اللجوء إلى الحلول الأخرى غير حل العنف فعند ذاك سيصبح الحل الأخير هو الحل الأوحد أن هذا ما يؤكده بشكل عيني واقع الثورة في البلدان النامية.

إن (اندريه نوشي) كان قد أشار إلى لاظروف الموضوعية التي من شأنها أن تجعل الثورة في البلدان النامية مقترنة بالعنف. وقد لخص هذه الظروف بواقع "الاغتراب" الذي تخضع له هذه البلدان.

أن هذه البلدان كانت قد خضعت للتبعية الجنبية بفعل ممارسة القوة ضد شعوبها من قبل القوى الاستعمارية. فقد كتب (لويس برتراند) عام ١٩٢٢ بخصوص شمال أفريقيا فقال: "لقد أصبحنا سادة هذه المنطقة بفعل القوة، ذلك لأن الغزو لم يكن بالإمكان أن يتحقق إلا عن طريق القوة، لأنه يتضمن بالضرورة حقيقية أساسية وهي وجود منتصرين ومقهورين" وكان (كلمنصو) من قبل قد أكد في الجمعية الوطنية الفرنسية هيه الحقيقة عندما قال "ينبغي ألا نحاول تغليف القوة باسم موارب مثل الحضارة كما ينبغي أن لا نحاول الكلام عن حق وواجب. أن الغزو الذي تقرونه هو الاستعمال المحض للقوة التي منحتها أيانا الحضارة العلمية لنستعملها ضد الحضارة البدائية وذلك من أجل ضمان الهيمنة على الإنسان الذي يعيش في ظل مثل هذه الحضارة وانتزاع كل مظاهر القوة الكامنة فيه من اجل

استعمالها لاصلح الحضارة العلمية" وقد كان (كليمنصو) صرحيا بقدر ما كان مغرقا في نزعته الاستعمارية عندما أكد قائلاً:

"الكلام عن التمدين لا يعني إلا إقامة التواصل ما بين القوة والنفاق.

إن ضمان الهيمنة الاستعمارية عن طريق ممارسة القوة ضد شعوب البلدان التابعة، كان قد جردها من طاقتها الحقيقية.

ليس هذا فقط، وإنما نلاحظ أن الهيمنة الاستعماري التي تمت بهذا الشكل كانت قد اقترنت بلصق الجديد على القديم. وقد انتهى ذلك إلى خلق حالة من التوتر العصبي الفردي والجماعي. وكان لابد، من أجل تلافي هذا التوتر العصبي، من إيجاد مرتكز من شأنه أن يضمن التوازن العصبي. إن هذا المرتكز كان قد تمثل بحالة "الانحباس".

ويوضح (أندره نوشي) هذا الحقيقية بجلاء أكثر، فيشير إلى أن الاستعمار كان قد انتهى إلى نقل إيقاعات الحياة الاقتصادية القائمة في البلدان المستعمرة إلى البدان المستعمرة. وكان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب ايقاعات الحياة الاقتصادية القائمة في البلدان الأخيرى ومن ثم تبدلها وهكذا فإن إيقاعات الحياة الريفية والحضرية كانت قد انقلبت. كما أن الإطارات الاجتماعية والاقتصادية القائمة كانت قد تهشمت. فقد اختفت الحرف الكلاسيكية التقليدية، كما اختفت الزراعة التقليدية، كما اختفت بعض التنظيمات الاجتماعية، والذي حصل بالمقابل هو أنه تم العبور الى اقتصاد السوق الذي من أبرز خصائصه استعمال النقود. إن هذا كان يتضمن بالنسبة لشعوب المستعمرات لا سيما في القرن السابع عشر والثامن عشر، إنقلابا عظيما.

لا شك أن استعمال النقود كان يعني استعمال العداد والأرقام والكم وهذا ما لم تكن تعرفه الحياة التقليدية لهذه الشعوب "إن ذلك كان سببا في إدخار الاضطراب إل الحياة اليومية لهذه الشعوب. ومما زاد في هذا الاضطراب أن المستعمر لم يبذ جهدا من أجل تعليم هذه الشعوب حتى تستطيع أن ترقى إلى مستوى هذه النتائج التي اقترن بها ساتعمال النقود. وهكذا نلاحظ أن الإطار السيكولوجي والسوسيولوجي لشعوب المستعمرات بقى متمثلا بالماضي، في حين أن الاطار الاقتصادي كان قد تغير تغيراً كليا، بقدر ما هيمن اقتصاد السوق. بكلمة أخرى يمكن القول بان هذه الشعوب كانت قد استطاعات أن تعيش في حالة التوافق ما بين الإطار السيكولوجي والسوسيولوجي والإطار الاقتصادي، ولكن منذ أن تمت الهيمنة الأجنبية وساد اقتصاد السوق، فإن هذا التوافق كان قد تحطم وسادت بدلة حالة عدم التوافق. إن الاضطراب الذي اقترن بحالة "عدم التوافق" هذه كان قد قاد إلى البحث عن مرتكز من شأنه يضمن التوازن، و"الانحباس" هو الذي مثل هذا المرتكز، إن "الانحباس" كان قد مثل بالنسبة لشعوب المستعمرات شكلا من أشكال التقنين للحياة اليومية لهذا الشعوب بمعزل عن المستعمر.

إن الانحباس هو رد فعل المستعمر ضد المستعمر، إنه رفض المستعمر للمستعمر إنه تنكر المستعمر للاحتكاك بالمستعمر وبالتالي فهو عودة إلى الماضي، و"بحث عن الزمن الضائع" الذي يمثله هذا الماضي ولكن، بالمقابل، لا يمثل الماضي بالشكل الذي كان عليه فعلا، وإنما الماضي بالشكل الذي تتصوره هذه الشعوب، وبهذا الشكل سيبدو ماضيا أسطوريا محملا بكل ما هو جيد وجميل، إنه سيبدو باعتباره "العصر الذهبي" في حالته

النقية. عن العودة إلى الماضي ستبدو متجسدة في هذه الرغبة العميقة في التشبث بالأغاني القديمة والآداب القديمة.

إن "الانحباس" سيمثل، بلا شك شكلا من اشكال الانفصال عن المستعمر، وهو بالتالي سينتهي إلى خلق عالمين: عالم المستعمر وعالم المستعمر، وسوف يغيب التواصل الحقيقي ما بين العالمين، إن المستعمر يرمي بالمستعمر نتيجة استعماره في حي مغلق" (كيتو) ولكنه يعمله هذا يرمي بنفسه هو الآخر في "حي مغلق" آخر خاص به، وبرميه للمستعمر في "حيه المغلق" سيتيح له فرصة تلمس وقياس خصويته كما يدفع به بالنتيجة إلى تحسس وحدته المتميزة الخاصة به وهكذا فإن المستعمر الذي أنكر عليه المستعمر شخصيته، سيجد هذه الشخصية وسيمتلك هويته ويعيش ذاته ويصبح (انا) فعلية متميزة وبقدر ما يزداد تنكر المستعمر لشخصية المستعمر، فإن الأخير يزداد تمسكا بشخصيته وهويته وذاته، ومما يزيد من حدة التمسك هذا ازدياد التعلق بثقافته الخاصة، إن مثول (الحيين المغلقين) لا يعني في الحقيقة إلا زيادة التوتر بينهما.

ولكن ظاهرة الانحباس تبدو لنا بكشلها الجدلي بقدر ما تمثل البدايات الأولى لفك الانحباس الذي تمثله الثورة. ولكن "فك الانحباس" يتم بدرجة من القوة بحيث يمثل عنفا بكلمة أخرى بقدر ما يبدو "الانحباس" عنيفا فإن "فك الانحباس" هو الآخر سيبدو عنيفا.

لقد أشار كل من (جاك بيرك) و(هوبسباوم) إلى الاختلاف في حالة الاغتراب التي تعيشها البلدان المستعمرة عن تلك التي تعيشها البلدان غير المستعمرة. إن (هوبسباوم) كان قد تحدث عن تمردات بدائية في أوربا الحديثة. فتحدث عن تمردات فلاحي الأندلس في أسبانيا، وتمردات

فلاحي صقيلية في إيطالية وتمدرات الفلاحين الأوكرانيين. ولكن (جاك بيرك) يؤكد، وهو محق في ذلك أن اغتراب فلاحي هذه المناطق الأوروبية التي قاد إلى تمرداتهم لا يشبه اغتراب شعوب المستعمرات. إن اغتراب فلاحي الأندلس وصقلية وأكرانية لم يمس بأي حال من الأحوال نوعيتهم كاسبان أو ايطاليين أو أكرانيين. إنه الفلاح الاسباني والإيطالي والأكراني ويبقى على الرغم من اغترابه اسبانيا وإيطاليا وأكرانيا. أما اغتراب شعوب المستعمرات فإنه يقود بها إلى البحث عن شخصيتها وهويتها وذاتيتها، عبر البحث عن تكوين وحداتها السياسة الخاصة بها وربما تشكيل قوميتها المفككة. إن خهذا الاختلاف كافي بحد ذاته لأن يفسر اقتران "فك الانحباس" أو بالأحرى الثورة، بالعنف في البلدان المستعمرة.

الخلاصة إذا كان العنف قد اتخذ لدى (هيكل) وهو يراقب الثورة الفرنسية، معنى الأزمة التي بموجبها يتطور المطلق بقدر ما يتمثل تاريخيا، وإذا كان قد أخذ لدى (ماركس) وهو يعيش واقع الثورة التي كانت تجتاح أوروبا معنى القابلية التي تقوم بمهمة توليد التاريخ، فإنه بكل الأحوال سوف لن يمثل التاريخ نفسه، وإنما مجرد إمكانية يمتلكها التاريخ. وبقدر ما تمثل الثورة تاريخياً، فإن العنف سوف لن يمثل بالنسبة لها أكثر من إمكانية. إن الظروف الخاصة بالثورة هي التي تقرر الانتقال، بالإمكانية إلى الممارسة وبهذا الشكل يبقى العنف محتفظا بالنسبة للثورة بمركز نسبي.